PROVISIONAL
A/34/PV.42
22 October 1979
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والأربعين

المعقودة بالمقر في نيويورك
يوم الاثنين ، ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد سالم (جمهورية تنزانيا المتحدة)

ثم : السيد كودجوفي (توغو)
(نائب الرئيس)

- التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : تقرير اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ /_٥٥ (أ)_/ (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٠

مواصلة نظر البند ٥٥ (أ) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : تقرير اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ١٧٤/٣٢ (A/34/34).

السيد عبدالعزيز باعيسى (اليمن الديمقراطية) : من الأهمية بمكان تفهم مدلولات وابعاد هذا البند الذي نناقشه هذا اليوم ، وفي الجمعية العامة بالذات ، فليس صدفة ان يحول هذا البند من اللجنة الثانية التي عادة ما تتناول مثل هذه المواضيع ، وفعلا وعلى مدى السنتين الماضيتين تناولت اللجنة الموضوع بالتحليل والتقييم . وان اللجنة الجامعة وهي التي ولدت ولادة متعسرة - وللأسف الشديد - لم تستطع المضي قدما بأعمالها وتحقيق التقدم المنشود ، بعد أن تعثرت اعمالها ، ووضعت في طريقها مختلف العراقيل من قبل معظم الدول الرأسمالية ، الأمر الذي عمق خيبة الأمل لدى البلدان النامية ، التي كانت تعلق عليها أهمية خاصة ، في سبيل انتشال الحوار بين البلدان النامية ، والدول المتقدمة من الحلقة المفرغة ، التي يدور فيها ، والطريق المسدود الذي وصلت اليه ، في الوقت الذي تتفاقم فيه الأزمة الاقتصادية الدولية بفعل السياسات الرأسمالية بالدرجة الرئيسية . هذه السياسات التي تسعى للمحافظة على العلاقات الاقتصادية السائدة ، التي تخدم المصالح الآنية للدول المسيطرة على الاقتصاد الدولي ، والمستفيدة منه دون النظرة الجادة وبعيدة النظر في أهمية وضرورة تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، المبني على العدالة والمساواة والمنفعة المشتركة والتكافل الدولي الحقيقي .

لقد عززت الدول الغربية سيطرتها على الاقتصاد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية ، بالبرامج الاقتصادية الواسعة فيما بينها ، وبنظام من المؤسسات الدولية وبشركات الاحتكار عبر الوطنية التي تخدم مصالحها . ولكن التطورات الجديدة ، فرضت واقعا آخر وبالذات بعد عملية تصفية الاستعمار السياسي في الستينات في معظم الدول النامية ، ثم عمل هذه الدول على فرض السيادة على مواردها الطبيعية . ورغم الأهمية التي أولتها هذه البلدان لعملية التنمية الحقيقية ، الا أن تجاوب الدول الغربية - ببطئه ومحدوديته - لم يظهر الا في منتصف السبعينات عندما تحول التوسل الى تفاوض

Digitized by UNOG Library

وعندما ادركت الدول الرأسمالية في ذلك حاجتها ومصلحتها الملحة لمواجهة ازماتها الاقتصادية المتزايدة ، ولكنها وللاسف لازالت أسيرة العقلية القديمة في تحمل مسؤوليتها ، وفي احداث التغييرات الجذرية اللازمة في اقتصادياتها ، وتسخير الموارد دون اهدار لمتطلبات التنمية الحقيقية .

لقد ولدت هذه الأوضاع مجمل المشاكل التي نناقشها اليوم ونجمع على ضرورة حلها وتجاوزها ، ولكننا نجتمع كل عام لنردد مواقفنا السابقة . فالدول الرأسمالية - وهي المستفيدة من استمرارية النظام السائد - تنادى بالصبر والتأني ، بينما تلح البلدان النامية - وهي المتضررة كل يوم من هذا الوضع - على التغيير الجذرى والعاجل ، وباجراءات عملية ملموسة .

وقد مثلت اللجنة الجامعة ولا زالت منذ نشوئها صورة للمواقف المختلفة ، وأصبحت رمزا ومقياسا يعكس سير المفاوضات في مختلف المنابر ، ومعنى ومدى نجاحها أو فشلها . وقد بدأت أزمة اللجنة عندما بدأت بعض الدول المتقدمة تجادل في صلاحيتها ودورها ، بل وخلقت المشاكل أيضا - في بداية اعمالها - عند الاتفاق على جدول اعمالها . وقد أظهرت البلدان النامية كل المرونة والصبر والتفهم ، الا انه بات واضحا أن معظم الدول الرأسمالية ، لا تتخذ مواقفها بغير قصد أو من أجل التوصل الى نتائج ايجابية سريعة ، ولكنها أيضا تلجأ الى مختلف الوسائل والأساليب التأجيلية والمناورة والضغط وتقديم المقترحات الشكلية في معظم القضايا ، بما لا يتفق مع الحاجة الملحة والمتزايد من أجل تغيير هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية تغييرا جذريا يصب مع الاجراءات الوطنية واعتمادها الأساسي على الذات في تحقيق الأهداف الكمية والنوعية من أجل نمو متطور ومتوازن في البلدان النامية يوفر الحياة الكريمة المادية والروحية للملايين ، ومن أجل اقتصاد دولي متطور وعادل يخدم الجميع ولا يبنى على الاستغلال وسيطرة الاحتكارات .

ان مناقشة اعمال اللجنة الجامعة في دورتها الأخيرة - كما هي في دورتيها السابقتين - يجب ان يركز على كيفية وامكانيات تحقيق التقدم في المفاوضات بابراز الارادة السياسية من قبل الدول الرأسمالية من خلال المواقف والخطوات الايجابية العملية ، حتى لا نضيع في متاهات الكلام والعجز . فاستمرار تخلف البلدان النامية لا يضر بالاقتصاد الدولي فحسب ، ولكنه يهدد أيضا الأمن والاستقرار العالميين .

لقد تعرضت اللجنة الجامعة الى كثير من القضايا الاقتصادية الملحة : ومراجعة وتقييم العوامل الرئيسية المؤثرة في الاقتصاد الدولي وبالذات على تنمية البلدان النامية ، والى المشاكل

Digitized by UNOG Library

الخاصة والملحة التي تواجهها بعض هذه البلدان بحكم تخلفها أو امكانياتها أو وضعها الجغرافي .

وبعد فشل مؤتمر التجارة والتنمية الخامس في مانيلا ، وفي عشية الاعداد للدورة الخاصة للجمعية العامة في العام القادم ، واعداد استراتيجية التنمية الدولية الجديدة ، لا يمكننا الا أن نتساءل عن امكانيات المستقبل وآفاق التقدم . . ! فالاوضاع الاقتصادية عموما في البلدان النامية تتدهور وان بدرجات متفاوته ، والهوة بينها وبين الدول الصناعية في اتساع مضطرد ، والوضع الاقتصادى الدولي - في مجمله وعلى حالته الراهنة - لا يبشر بالخير .

وقد تدارست حركة عدم الانحياز في مؤتمر قمتها الأخير في هافانا ، ثم مجموعة دول الـ " ٧٧ " في اجتماع وزراء خارجيتها - في أواخر ايلول/سبتمبر الماضي في نيويورك ، جميع هذه الأوضاع وأكدت على أهمية مواصلة الحوار في كافة القضايا وفي اطار الأمم المتحدة ، كما أكدت على ضرورة اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

ان عقدين من التجارب في ظل استراتيجيات التنمية الدولية لم تحقق الأهداف المرجوة ، بل خلّفت وضعا أكثر تخلفا في معظم الأحيان . ولم يكن النمو - في حالة تحقيقه - متوازنا أو عادل التوزيع ، الأمر الذى يفرض على المجتمع الدولي توجها جديدا سواء في تحديد الأهداف الكمية والنوعية أو كيفية وميكانيكية تحقيقها ، وبدون أن يتخذ البعض من ذلك ذريعة يتخلى بها عن تحمل المسؤولية أو التباطؤ في التنفيذ . ولا بد للبلدان النامية ان تحظى بحقها في صنع القرارات الأساسية التي تهم المجتمع الدولي كما يجب ان تنال نصيبها المشروع في المجالات ذات الأهمية في توجيه تقدمها وتنميتها كالتجارة الدولية ، وتطوير قدرتها التصنيعية والتكنولوجية والتمويل . لقد قدمت مجموعة الـ " ٧٧ " آراءها ومشاريع قراراتها اثناء انعقاد الدورة الثالثة للجنة الجامعة في القضايا المدرجة في جدول اعمالها . ومن المؤسف ألا تتوصل اللجنة الى قرار جماعي حول المفاوضات العالمية المتعلقة بالتعاون الاقتصادى الدولي من أجل التنمية ، وفي جميع المجالات الرئيسية : المواد الخام والطاقة والتجارة والتنمية والنقد والمالية ، على أن تسهم هذه المفاوضات مساهمة فعالة في تنفيذ استراتيجية التنمية الدولية الجديدة في عقدها الثالث .

Digitized by UNOG Library

كما فشلت اللجنة في التوصل الى قرار نهائي بشأن التنمية الصناعية والترتيبات الخاصة لمعظم البلدان المتضررة وبالذات البلدان الأقل نموا .

وبرغم الاعتراف العام بضرورة اعادة تشكيل هيكل الانتاج الصناعي العالمي ما زال اعلان وخطة عمل ليما أبعد ما تكون عن التنفيذ ، ونحن نرحب بالنتيجة التي توصل اليها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتأسيس منظمة التنمية الصناعية كوكالة متخصصة ، ونتطلع الى توقيع وتصديق الدول على دستورها الجديد والى مساهمة الدول الصناعية بالذات في صندوق التنمية الصناعية حتى يتمكن من ممارسة مهامه الأساسية .

Digitized by UNOG Library

وما لم تتحقق هذه الأهداف وغيرها من الأهداف المحددة ـ وهي الحد الأدنى للتغيير الحقيقي والعادل ـ فسنبقى ندور في حلقة مفرغة لا يمكن التنبؤ بنتيجتها . وقد أكدت البلدان النامية على مبدأ الاعتماد الوطني والجماعي على الذات ، وان البلدان الأقل نموا بين البلدان النامية ـ وهي في المراحل الأولى من تطورها الاقتصادي ، وتتسم بانخفاض مستوى دخل الفرد انخفاضا شديدا ، وبضآلة نصيب الصناعة في ناتجها القومي ـ هي أكثر البلدان حاجة واستحقاقا للدعم والمساعدة ، بما يمكنها من النهوض والتطور ، ومواجهة آثار التضخم وارتفاع الأسعار الذي يستنزف جل جهودها وواردها . وقد رسم قرار مانيلا في مؤتمر التجارة والتنمية الخامس الخاص بهذه البلدان ، الأسس التي يجب انتهاجها على المدى القريب وفي الثمانينات ، ولكن يبقى على الدول المتقدمة التخلي عن تحفظاتها ، حتى يمكن تنفيذ القرار والتوصل الى النتائج الملموسة .

اننا نأمل أن تبدأ اللجنة بداية جديدة في مشاوراتها في جميع القضايا المعروضة في جدول أعمالها لمواصلة الحوار ، ولكن من الضروري ان تتحلى الدول المتقدمة بروح جديدة ، وبارادة صادقة في تعاملها مع البلدان النامية . كما يجب علينا جميعا أن نتيح للمفاوضات القادمة كل فرص النجاح لما فيه مصلحة الانسانية .

السيد محمد عبدالغفار (البحرين) : لا يخفى على أحد ان العالم يواجه اليوم مشكلات اقتصادية عديدة وذلك بسبب مجموعة عوامل اقتصادية ، منها التضخم الرهيب الذي بدأ يزحف الى جنبات العالم منذ سنوات . ان أسباب المشكلات الاقتصادية الراهنة يكمن في تراكم الأخطاء النوعية والكيفية في النظام الاقتصادي الذي يسير العالم على نهجه منذ سنوات طويلة .

ونستطيع القول ان المشكلات الاقتصادية الراهنة ليست بسبب أزمة الطاقة وارتفاع أسعار بعض المواد الأولية ، حسب بعض الادعاءات ، وانما الأسباب الحقيقية تكمن في جذور النظام الاقتصادي الحالي ، الذي وضعت نظرياته على أساس التقسيم الدولي للعمل ، بحيث تقوم دول العالم الثالث بتصدير المواد الأولية الى الدول الصناعية التي تعمل على تصنيعها واعادة تصديرها من جديد .

ان ذلك العهد قد انتهى ، ويحتم علينا الواقع ان نعالج القضايا الاقتصادية والتنموية بوسائل مستحدثة تتوافق مع واقعنا الجديد . وهذا يعني انه ينبغي ان نتصف بروح الموضوعية في

Digitized by UNOG Library

البحث عن الأسباب الحقيقية لجميع المشكلات الاقتصادية التي ترزح تحت نيرها الدول النامية وغيرها حتى لا نحرف الكلم عن مواضعه .

وفي صدد هذا الموضوع ، نحن نعتقد انه من المغالطة ان نحمل وزر الصعوبات الاقتصادية الحالية ، الدول النامية المصدرة للنفط بطريقة غير موضوعية ، حيث ان الدول الصناعية الغنية تقوم بالتركيز على القول بأن الصعوبات الاقتصادية التي تواجه معظم الدول في العالم ، مصدرها أزمة الطاقة ، ليترسخ في الأذهان تلك المقولة الخاطئة .

ان من يمعن النظر في هذه المقولة بموضوعية مجردة ، يتضح له ان مسألة "الثروات النفطية" مسألة تمتاز بوجهين ، مثلها كمثل العملة الواحدة التي لها وجهان . ولكي أوضح هذا أقول ، ان الناتج القومي الاجمالي لاثنتين وعشرين دولة عربية يتراوح بين مائة وستين ومائة وسبعين بليون دولار أميركي ، بينما يبلغ الناتج القومي الاجمالي لايطاليا نفس الرقم لتلك الدول العربية مجتمعة . ويبلغ الناتج القومي الاجمالي لخمس دول عربية مصدرة للنفط وهي المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة وقطر والكويت وليبيا حوالي من ثمانين الى تسعين بليون دولار أميركي ، بينما يبلغ الناتج القومي الاجمالي لدولة أوروبية صغيرة وهي هولندا نفس الرقم تقريبا .

وهكذا يتضح لنا بأن القضية ليست أزمة الطاقة والثروات النفطية ، وانما القضية هي الاسراع في تعديل نظام العلاقات الدولية الاقتصادية تعديلا جوهريا ، يصيب الجذور التي تستند عليها المفاهيم الاقتصادية والنقدية السائدة في الوقت الحاضر . ولئن لم تتغير تلك المفاهيم العتيقة التي ترتكز عليها الأنماط الاقتصادية الحالية ، بطريقة مخلصة بناءة ، فان التحدث عن نظام اقتصادي عالمي جديد ، لا يعدو أن يكون سفسطة وجدلا عقيما لا يرجى منه فائدة .

لقد بينت الاحصائيات المختلفة بأن الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية تسير باتجاه منحطات كئيبة ممتلئة بالأزمات والصعوبات ، مما يجعلنا نتشاءم أكثر فأكثر بالنسبة للمستقبل . ولهذا التشاؤم مبررات منطقية عديدة منها :

أولا - فشل استراتيجية التنمية الدولية في تحقيق أهدافها خلال العقد الماضي ، بالاضافة الى عدم وجود بوادر مشجعة في اجتماعات اللجنة التحضيرية ، التي أنيطت بها مهمة الاعداد لاستراتيجية جديدة للتنمية للعقد القادم الذي يبدأ في عام ١٩٨٠ .

Digitized by UNOG Library

ثانيا — لم تنجح الدول النامية خلال الثلاثين سنة الماضية في ان تزيد من انتاجها الصناعي الا بنسبة ٧ في المائة فقط من مجمل الانتاج الصناعي العالمي .

ثالثا — طالبت الدول النامية الدول الصناعية الغنية ، ان تخصص ١ في المائة من الناتج القومي الاجمالي لغرض تحقيق أهداف التنمية في الدول النامية ، ولكن تلك الدول خفضت مساعداتها الى ٧ر٠ في المائة ، بل الأدهى من ذلك ان الانخفاض قد أخذ في التزايد الى ان وصل في بعض الحالات بنسبة ٣ر٠ في المائة .

رابعا — فشل اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٣٢ / ١٧٤ في دورتها الأخيرة من التوصل الى اجماع عام ، حول المواضيع التي كانت مطروحة على جدول أعمالها وخاصة موضوع التصنيع .

Digitized by UNOG Library

لقد وجدت الدول النامية نفسها محاطة بعوامل التشاؤم من كل جانب ، في هـذا الوقت الذى بدأت تعاني من أزمات اقتصادية خانقة ، مما أدى الى التأثير على خطط التنمية الشاملة .

لهذا فقد طرحت مجموعة السبعة والسبعين فكرة المفاوضات العالمية بشأن مختلف المواضيع لكي يتم الاسراع في ابراز النظام الاقتصادى العالمي الجديد الى حيز الوجود .

من المعروف أن الجهود التي بذلت لتطبيق ذلك النظام ، على مدى السنوات الماضيـة ، لم تلق النجاح المرتجى ، لذا ، علينا ـ بعد أن وصلنا الى منعطف مغلق ـ أن نحدد المسألـة من جديد ، بصدق وأمانة : هل ترغب الدول الصناعية الغنية حقا أن تساهـم فـي بناء النظـام الاقتصادى العالمي الجديد ؟ هل تريد تلك الدول أن تغير التركيب البنيوى لهذا النظام القائم على مفاهيم غير عادلة ، أم أن الأمر لا يعدو أن يكون جدلا نظريا في قوالب متقنة للمناورات .

اذا أردنا أن نضع النقط على الحروف فلابد من الاجابة على هذه التساؤلات الأساسيـة ، لأن النظام الاقتصادى العالمي الجديد سيبقى رهين القوالب الأكاديمية النظرية ، ما لـم نحـدد الأمور بدقة ووضوح .

ان الوقت قد حان أن نتفهم أن جميع المصالح متبادلة ، اذ لا يستطيع أحد أن يعيـش بمعزل عن الآخرين .

لذا ، فان عملية التفهم والافهام ، عملية تحتاج الى أولئك الذين يملكون النظر الثاقـب والبصيرة المتعمقة لمعرفة كنه القضايا والمشكلات المعاصرة .

مرة أخرى أقول : ان المسألة جد وما هي بالهزل ، وينبغي أن يكون الاخلاص شعارنـا لتطبيق القرارات ، والا فان البيانات والقرارات المكدسة في الأمم المتحدة ، لا تطعم أولئك الذين يتضورون جوعا في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية .

السيد البورنوز (اكوادور) (الكلمة بالاسبانية) : يشرفني أن أتحدث نيابة عن وفود الدول الخمس في مجموعة الاندين : بوليفيا ، وكولومبيا ، واكوادور ، وبيرو ، وفنزويلا ، وهـي الدول الموقعة على اتفاقية كارتاجنا التي تشكل خطوة ثابتة نحو التكامل الاقتصادى والسياسي دون الاقليمي في أمريكا اللاتينية وفي دول العالم الثالث ككل .

Digitized by UNOG Library

ان تقرير اللجنة الجامعة ، التي انشئت وفقا لقرار الجمعيـة العامة رقم ٣٢ / ١٧٤ تلبيـة لرغبة رئيسها السيد ستولتنبرغ من النرويـــج ، قد وضعت على كاهل الأمم المتحدة مهمـة عســـيرة وهي مواجهة المشاكل المعقدة التي تسود العالم والناتجة من عدم التوازن وعدم المساواة والظلم في العلاقات ، خاصة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة .

وفي المحفل الطبيعي ، أى المنظمة الدولية ، عملت اللجنة الجامعة عـلى وضع اجـــراءات ترمي الى التفاوض ولم تكن تسعى الى وضع نصوص تتفق مع ما نبغيه فيما يتعلق بالكلمات ووضع التحفظات بل سعت الى ايجاد التزامات تمكننا من القضاء على المخاوف والشك والغموض التي تميز التدهـــور المتزايد في الموقف العالمي .

ولهذا السبب ، وكبداية ، وجدنا مبادرات من جانب العالم النامي ، لاسيما مجموعـــة السبعة والسبعين من أجل اجراء مفاوضات عالمية بهدف تحقيق التعاون الاقتصادى مـن أجـــل التنميـة .

ان هذه الخطوة في معالجة المسائل الأساسية مثل المواد الأولية ، والطاقة ، والتجارة ، والتنمية ، والتكنولوجيا ، والأمور النقدية والمالية ، هي التي ترمي الى اعطاء صورة شاملة للموضوعات التي ترتبط ارتباطا وثيقا ببعضها البعض والتي يمكن أن نبحثها في وقت واحد نظرا للتفاعل القائم بين العناصر المختلفة في الموقف الاقتصادى .

وبهذه الطريقة فقط يستطيع المجتمع الدولي ، لمرة واحدة وأخيرة ، أن يشـرع في اقامـة نظام اقتصادى دولي جديد ، الذى أصبح أكبر تحد تاريخي يواجهنا في عصرنا ، حتى أن الدول التي تمر بمراحل مختلفة من الاقتصاد يمكن أن تسهم في تلك المحاولة العالمية وأن تستمد منهـــا المزايـا ، لاسيما تلك التي تدعم السلم ، ومن خلال منح الشعوب الفقيرة مزيدا من فـرص التوصـل الى موارد كوكبنا . ومن ثم ، فان البلدان الصناعية ، باظهار نيتها السياسية في المفاوضات بصورة واضحة ، يمكن أن تحقق مزايا الاستخدام الكامل لقدراتها الانتاجية لمواجهة الاحتياجات الضخمة للعالم النـامي .

Digitized by UNOG Library

لقد انتظرت البلدان النامية بصبر ، عاما بعد عام ، من أجل أن يبدو بعض التفهّم الذى طالما أرجئ ، بينما كانت الهياكل الاقتصادية الضعيفة قد تقوضت ، وبصفة خاصة بسبب التضخم المستورد الذى يرجع الى عوامل متشابكة ، ويعود بضرر بالغ على تلك البلدان الصغيرة .

وبالرغم من أننا قد نلاحظ حقيقة ، أن هناك تأييدا لمفهوم الصندوق المشترك في مرحلة أولى من عملية طويلة ، فانه يجب أن ندرك موقف تلك البلدان التي أعلنت اكتئابها في النافذة الثانية ، ويجب أن نأسف لعدم حماس بعض البلدان الصناعية فيما يتعلق بالاتفاقات الخاصة بالسلع ، وكذلك الحاجة الى تحديد تواريخ للمؤتمرات من أجل التفاوض حول معاهدات بشأن مثل هذه السلع.

ومن الضرورى أيضا أن ندعم التعاون الدولي من أجل مشروعات تصنيع العالم النامي وأن نتحرك في النهاية نحو تحقيق الأهداف الواردة في اعلان ليما وخطة عمله ، حتى يتم التوصل في عام ٢٠٠٠ الى الحد الأدنى وهو ٢٥ في المائة من الانتاج العالمي .

ان الارادة السياسية للتفاوض يحتمل أن تتحقق اذا قضينا على اجراءات الحماية في البلدان الصناعية ، حيث أن تلك الاجراءات هي سبب استقطاب المواقف بين البلدان التي تتمتع بموارد كبرى وبالتكنولوجيا وبين تلك التي تتميز بدخول منخفضة ومساهمة محدودة في التجارة العالمية .

ان التجارب ذات الصلة للممارسة الأولى للجنة الجامعة يجب أن تكون محل ترحيب ، ليس فقط بالنسبة للاتفاق العام في الرأى بشأن نقل الموارد والزراعة والغذاء ، وفوق كل شيء النظام الداخلي لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، وكذلك حقيقة انها شرعت في اجراء مفاوضات حقيقية ، ولكن أيضا بسبب الوضوح الذى وصفت به اللجنة التباينات ووضعتها بكل جدية على مائدة المفاوضات في الجمعية العامة . ولذلك ، ينبغي أن نؤكد مرة أخرى أهمية اللجنة الجامعة وولايتها التي انبثقت من هذه الجمعية والتي يمكن أن تفسر بطريقة شاملة ودينامية بحيث تبعد المفاوضات عن أى استقطاب أو ركود .

Digitized by UNOG Library

ولا شك يجب علينا أن نضع حدا للعبة الخادعة التي تلعب في المحافل وذلك لمجرد تجنب مسألة بغية تناولها في اجتماع دولي . وبدون الاضرار بمسؤوليات كل عنصر في المنظومة ، اعتقد أن الوقت قد حان لاظهار الطريق بوضوح تجاه تفاهم وانسجام في الآراء في المحافل المحددة . وهكذا يمكن تحقيق التقدم عن طريق الاستخدام البناء للجنة الجامعة بالوصول الى تفهم نعتقد انه يمكن أن يكون اساسا سليما للمفاوضات المقبلة للدورة الخاصة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة .

وان ارادة محددة لتوافق الآراء سوف تحث هذه العملية في العالم النامي بالرغم من التكتيكات الانحرافية التي قد تستخدم . ان التعبير عن تلك الوحدة ، مثل التعاون والتفاهم العالمي ، هو الاسهامات والأفكار المختلفة التي تنبعث من قطاعات مختلفة ، مثل تلك المبادرة الهامة التي تقدم بها رئيس المكسيك والتي ينبغي ان نأخذها في الاعتبار نظرا الى أهميتها .

وفي الوقت ذاته ، فان عالمنا النامي ، والمفتوح للتفاهم بين الشمال والجنوب من أجل البدء بمهمة عالمية مشتركة ، لا يغرب عن باله ذلك الواجب والكرامة التاريخيان ، اى ايجاد تعاون بين الجنوب والجنوب والذى لا ينبغي علينا اغفاله في مسيرتنا تجاه الاعتماد على الذات للتحكم في مصيرنا .

السيد مارينسكو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان مناقشة الجمعية ، للمرة الثانية على التوالي للتقرير المقدم من اللجنة الجامعة بشأن نظام اقتصادى عالمي جديد انشئ طبقا للقرار ٣٢/ ١٧٤ ، ترمي الى الانتباه للنقطتين المهمتين التاليتين :

النقطة الاولى هي ان المشاورات التي تمت في العام الماضي فيما يتعلق بولاية هذه اللجنة قد سمحت لهذه اللجنة بان تعمل وأن تتوصل الى بعض النتائج . وعلى الرغم من أن هذه النتائج محدودة ، الا انها تقدم توجيهات مفيدة في المفاوضات التي تتم في الاجهزة المختلفة للامم المتحدة . والنقطة الثانية هي أنه بسبب المرحلة الحالية للحوار الاقتصادى الدولي في منظور الدورة الخاصة للجمعية العامة التي ستعقد في ١٩٨٠ ، فان الدول الاعضاء عليها ان تعتمد قرارات واضحة فيما يتعلق باتجاه ومحتوى المفاوضات القادمة ، وكذلك طريقة اعداد هذه الدورة الخاصة .

Digitized by UNOG Library

ان الفترة التي انقضت منذ انشاء اللجنة الجامعة قد أظهرت مرة أخرى ان انشاء نظام اقتصادى عالمي جديد يتطلب تغييرات هيكلية في النظام الاقتصادى العالمي . وأن تقام العلاقات بين الدول على مبدأ المساواة . ان هذا ، دون شك ، عملية معقدة ومطولة ، وهي تعتبر جزءا لا يتجزأ من مجموعة التحولات الجذرية الاقتصادية ، والسياسية والاجتماعية في وقتنا هذا . ومن بين هذه التحولات نجد الحاجة للقضاء على ظاهرة التخلف وعلاقات التبعية التي تنجم عنها ، وان ننشئ اطارا دوليا من شأنه أن يشجع الجهود الذاتية للبلدان النامية وتعاونا اوسع بين الدول على أساس المساواة في السيادة .

ان القضاء على الظواهر السلبية التي تنجم عن الاستغلال الاستعمارى والامبريالي ، وكل انواع السيطرة والتبعية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية يعتبر في الوقت الحاضر شرطا لا غنى عنه من أجل ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادى للعالم ، وهي تستجيب تماما لمتطلبات التقدم التاريخي .

وان المظاهر الخطيرة للأزمات الاقتصادية والطاقة تضيف بعدا جديدا لمفهوم التخلف الذى يعيش فيه ثلثا الانسانية ، وتبقي على علاقات الجور التي تجعل الاغنياء يزدادون غنى بينما الفقراء يصبحون أكثر فقرا . وهكذا فان اعلان وزراء الخارجية لمجموعة الـ ٧٧ ، بتاريخ ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩ ، قد أكد عن حق : "ليس فقط مشاكل البلدان النامية التي تواجهها منذ زمن طويل فيما يتعلق بالتجارة ، والمنتجات الأساسية ، ورأس المال ، وتمويل التكنولوجيا - وقد استرعى الوزراء في اعلاناتهم السابقة انتباه المجتمع الدول الى هذه المشاكل - لم تختف ، بل زادت في معظم الحالات " .

ان زيادة التبعية الاقتصادية للبلدان النامية تجعل من الممكن العودة الى السياسة القديمة للقوة وفرض الأمر الواقع ؛ وتمثل عاملا دائما للتوتر بين الدول ، وتعتبر في الحقيقة ، عائقا في طريق التقدم العام . وان التدهور المستمر للموقف الاقتصادى العالمي يشجع على تذبذب الاسعار ، وعلى عدم استقرار قيمة التبادل المالي ، ويزيد من خطورة ظواهر التضخم وعبء الديون الخارجية ، ويزيد من اتجاهات الحماية ، ويجعل من الصعب الحصول على التكنولوجيا وعلى الاسواق الرأسمالية . وكل هذا يظهر بوضوح النظام غير الراشد للنظام الاقتصادى الدولي الحالي وتناقضه مع التغيرات العميقة التي حدثت نتيجة للثورة الفنية والعلمية ، والعملية العالمية للتأكيد على استقلال الشعوب .

Digitized by UNOG Library

ويتطلب الخروج من المأزق الاقتصادى الدولي الحالي جهودا متضافرة من قبل جميع الدول الاعضاء . واننا لعلى قناعة تامة بأنه في استطاعة الدول والحكومات ، على اساس تطلعات شعوبها ، ان تخلق ظروفا ملائمة لحل مشاكل الاقتصاد العالمي بروح بناءة ، وتحقيق منعطف حقيقي نحو الوصول الى علاقات اقتصادية اكثر عدلا . وينبغي ، في مثل هذه الظروف ، ان نلاحظ بأسف بان المفاوضات الاقتصادية في العالم انما هي بطيئة جدا وفي حالات كثيرة نلاحظ تحولا عن الأهداف التي حددت منذ البداية . وينعكس ركود الحوار في البيان الختامي لأنشطة اللجنة الجامعة الذى يبين أن هذه اللجنة لم تقم بتنفيذ الولاية التي عهدت بها اليها الجمعية العامة ، وقد طلبت منها تشجيع المفاوضات من أجل تعزيز نظام اقتصادى عالمي جديد ، وتسهيل حل المشاكل المعلقة ، ومتابعة تنفيذ الاتفاقات الحالية .

وفي تحليل تلك الشروط ، فاننا ملهمون بالمفاهيم التي هي جزء من نظامنا الاشتراكي ، وكذلك بالمواقف التي تؤيدها مجموعة الـ ٧٧ التي نحن أعضاء فيها .

اننا نعتقد ان الحلول يمكن ان نجدها عن طريق المفاوضات التي تتم في روح من التفاهم وعن طريق الاتفاقات الدولية المنصفة وعن طريق الاسهام المباشر لجميع الدول ، وليس عن طريق اللجوء الى القوة أو الى المجابهة . ومن الواضح ان الجهود للبلدان النامية وتعبئة واستعمال الموارد البشرية والمادية الموجودة تحت تصرفها وتدعيم تضامنها وتعاونها ، تعتبر عوامل ضرورية من أجل القضاء على التخلف .

Digitized by UNOG Library

وفي نفس الوقت فان اقامة نظام اقتصادى دولي جديد يفترض مسبقا اقامة علاقات مســـاواة وانصاف واحترام حقوق كل دولة في أن تقرر بنفسها طرق تطورها الاقتصادى والاجتماعي . وهـــى تتطلب في الوقت نفسه زيادة المساعدات التي تقدم من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية واعتماد حلول من شأنها أن تضمن التطور السريع للبلدان النامية وأن تسهم في النمو الاقتصادى العام .

ان الموقف الاقتصادى السائد حاليا في العالم يجعل من الضرورى أن نعطي دفعة جديدة للحوار من أجل ايجاد حلول يتم الاتفاق عليها ذات نفع متبادل . وفي هذه اللحظات الحاسمـــة ينبغي أن نتغلب على التردد ، والا نتمسك بالمواقف المتشددة كما كنا نفعل في الماضي ، بـــل يجب أن نبدى روحا متجددة وتفتحا لكي نستطيع أن نتناول في دولنا الموضوعات المتعلقة باعـــادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية . ومالم نفعل ذلك فلن نستطيع أن نسرع في القضاء على التباين وأن نصلح الموقف الاقتصادى العام . وللأسف فان الدول المتقدمة كما يحدث غالبا ، تتردد فـــي اتخاذ التزامات معينة تتمشى مع ارادتها السياسية ، وفي الاستمرار في حوار بناء متعللة بمشاكلهـــا الداخلية وفي رأينا ان هناك عدم اتفاق واضح بين مثل هذه المواقف وبين واقع التكامل في عالم اليوم حيث أن المشاكل أصبحت ذات طبيعة شاملة ولا يمكن حلها الا عن طريق الاسهام المباشر والفعّـــال لجميع الدول .

ان الوقت الثمين الذى ضيعناه في السنوات الأخيرة يشهد بأن تأخير الحلول من شأنـــه تعريض الاستقرار الاقتصادى والسياسي في العالم للخطر ، بل ويعرض للخطر أيضا آفاق التقـــدم للانسانية نفسها . وعلينا أن نعمل بحزم ونتحمل مسؤولياتنا التاريخية للقضاء على التخلف ، وعلـــى التبعيات الاقتصادية ، وجميع اشكال السيطرة الأجنبية ، ومن أجل اقامة علاقات دولية قائمة علـــى أساس المساواة والانصاف .

اننا نقيّم آفاق الحوار ، والدور الذى ستقوم به الجمعية العامة ، واللجنة الجامعة فـــي المستقبل في ضوء تلك الاعتبارات . ونعلق أهمية كبرى على انشاء اطار مؤسسي يسمح بتقديم المساعدة للبلدان النامية ووضع تدابير عملية من أجل انشاء نظام اقتصادى عالمي جديد ، ان رومانيا تعتقد أن دورا خاصا يقع على عاتق الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في ١٩٨٠ . ونحن نعتقد أن الدول الاعضاء ينبغي أن تسهم في حدود امكانياتها لضمان نجاح هذه الدورة الاستثنائيـــة ،

Digitized by UNOG Library

وفي صالح جميع الدول أن تفعل ذلك حيث أن المشاكل الاقتصادية المعقدة لا يمكن حلها الا في اطار تنمية اقتصادية واجتماعية عامة . وفي رأينا أن الدورة الاستثنائية القادمة ينبغي أن تصبح عاملا حاسما عن طريق اتخاذ تدابير عملية من شأنها القضاء على التخلف وتعمل على التطور السريع للبلدان النامية وعلى اقامة علاقات اقتصادية جديدة تماما في هذا العالم .

ولتحقيق هذه الأهداف يتعين الاعداد الجيد للدورة الاستثنائية خاصة وأنه طبقا للقرار الذى تم اعتماده من قبل ، وتنفيذا للقرار ٣٢/١٧٤ فان تمثيل الدول في هذه الدورة الاستثنائية سيكون على أعلى مستوى . وهذا المستوى الرفيع سوف يضفي السلطة اللازمة على التدابير ويلزم الدول بمسؤوليتها السياسية فيما يتعلق بتطبيق هذه التدابير . وفي رأينا فان الدورة الاستثنائية ينبغي تنظيمها على أساس ديمقراطي عريض عن طريق هيئة للأمم المتحدة تعين لهذا الغرض ، وباسهام الدول النامية ، والدول الاشتراكية ، والبلدان المتقدمة في اقتصاد السوق ، وأعضاء هذه المنظمة . ونحن نؤمن ، مثل العديد من الوفود الأخرى - أن مثل هذا الاطار يمكن أن تمثله اللجنة الجامعة التي تختص بجميع مميزات هيئة ديمقراطية لها كل الصلاحيات الضرورية .

ان أهمية الدورة الاستثنائية لعام ١٩٨٠ انما تعتمد الى حد كبير على الدفعة التي ستعطيها للتدابير التي تهدف الى اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد . ان فحوى وقيمة هذه القرارات سوف تتحدد الى حد كبير عن طريق اعتماد الاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد القادم ، واننا في الواقع نحبذ تكثيف الجهود من أجل وضع هذه الاستراتيجية التي يجب أن تكون لها الأولوية حتى يمكن اعتماد نتائجها في الدورة الاستثنائية .

ان مدى ظاهرة التخلف وخطورة الوضع الاقتصادى والتكافل بين الدول وتشابك المسائل التي تواجه الانسانية تجعل من الضرورى القيام بمفاوضات شاملة حول المشاكل الملحة والمهمة التي تواجه المجتمع الدولي .

وقد لاحظنا بارتياح صدى الاقتراح المقدم من جانب الدول الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ من أجل بدء جولة جديدة من المفاوضات الشاملة داخل الأمم المتحدة بمناسبة الدورة الاستثنائية . واننا نأمل في نهاية المناقشات الحالية أن نستطيع الاتفاق على أن نعهد الى اللجنة الجامعة بمناسبة الدورة الاستثنائية بمهمة اعداد توصيات ضرورية تتعلق بالاجراءات والمدة ، وجدول الاعمال الخاصة بالمفاوضات الشاملة القادمة .

Digitized by UNOG Library

ان رومانيا الاشتراكية قد أيدت دائما حل المشاكل الضرورية من أجل اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد ، في اطار منظمة الأمم المتحدة . وهذا الموقف ظهر بوضوح في الرسالة التي بعث بها رئيس رومانيا نيقولاى شاوشسكو الى الاجتماعات الهامة التي نظمت تحت رعاية الأمم المتحدة ، مثل الاونكتاد الخامس ، وكذلك مؤتمر الأمم المتحدة حول العلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية . وانطلاقا من هذه المواقف المبدئية فقد أيدنا المفهوم الذى يعتبر أساس فكرة عقد مفاوضات شاملة ، والتي بدأت في مؤتمر القمة للبلدان غير المنحازه في هافانا . ومثل دول أخرى في مجموعة الـ ٧٧ فاننا نعلق أهمية خاصة على مثل هذه المفاوضات ، ونعتقد أنه ينبغي أن يكون هدفها ايجاد حلول للمشاكل الملحة في الحياة الاقتصادية الدولية والاسراع في التقدم الاقتصادى والاجتماعي للبلدان النامية ، ان المفاوضات القادمة ينبغي أن تتجه نحو أعمال محددة ، نحو معالجة متكاملة وافية للموضوعات الرئيسية الخاصة بالاقتصاد العالمي ، والعلاقات الدولية .

ان الاعداد الجيد للمفاوضات في اطار اللجنة الجامعة وباسهام مباشر من جميع الدول الاعضاء سوف يسمح بتجنب العوائق الاجرائية والعوائق الأخرى التي أعاقت كثيرا من المفاوضات الدولية الأخرى ، ان تحديد موضوعات محددة تكون موضع الحوار الشامل ، وكذلك تحديد التاريخ الذى تتم فيه هذه الاجتماعات تعتبر عناصر أساسية من أجل نجاح المفاوضات وتحقيق نتائج ملموسة فيما يتعلق بالتنمية ، والمواد الأولية ، والطاقة والتجارة ، والتمويل ، والتنمية الاقتصادية . ان اتجاهات العمل والتدابير التي سيتم الاتفاق عليها في هذا المجال سوف تكون عاملا حاسما في التطور الاقتصادى العالمي في الفترة المتبقية حتى نهاية هذا القرن .

وفي رأينا فان المفاوضات ينبغي أن تساعد على التغييرات الضرورية في العلاقات القائمة من أجل النهوض بتقسيم العمل الدولي بطريقة أكثر انصافا وأكثر فعالية .

ومن أجل زيادة التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان النامية ، وكذلك الانتاج الموسع لاقتصاديات جميع الدول فمن الضرورى أن نزيد من قدراتها الصناعية وصادراتها للمواد المصنعة حيث تمتلك هذه الدول الأسس الاقتصادية الضرورية . وفي نفس الوقت ينبغي أن نقوم بالتعديلات الملائمة في الفروع الاقتصادية المختلفة في الدول الصناعية المتقدمة . ان تنفيذ برامج التنمية الصناعية للبلدان النامية طبقا للهياكل التي تحددها مواردها الخاصة ومستوى تكنولوجيتها الحالية مع انشاء هياكل ملائمة تتيح الفرصة لهذه الدول بأن تستغل قدراتها وطاقاتها الخلاقة وأن تسهم بصورة منصفة في التبادل التجارى الدولي .

Digitized by UNOG Library

يجب أن نعنى عناية خاصة أيضا باعتماد تدابير واقعية وان نشجع على تنمية الانتاج الزراعي للبلدان النامية عن طريق الرى ، وعن طريق تحسين التربة ، وعن طريق ميكنة الزراعة من أجل اشباع احتياجات السكان ، ومن أجل استقرار السوق العالمي فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية* .

ان الأزمة الحالية فيما يختص بالمواد الأولية والطاقة تتطلب ادارة ترشيدية لهذه الموارد الحيوية من أجل التعجيل بالتنمية المنسجمة لكل بلد . ان تحقيق البرنامج المتكامل للسلع الأساسية، بما في ذلك العمل الملائم للصندوق المشترك يعتبر من بين العناصر الأساسية ويجب أن يسير في نفس الوقت مع حل المشاكل المتعلقة باسهام البلدان المنتجة في تسويق المنتجات ونقلها . وان توسيع مجالات الاتفاق لكي تشمل المنتجات المختلفة الأخرى وابرام الاتفاقات التعويضية أمر موات لصالح البلدان النامية التي تستورد السلع الخام .

وفي مجال الطاقة ، وهي المشكلة التي تعتبر في الوقت الحاضر مصدر قلق دولي ، فان الجهود ينبغي ، في رأينا ، أن تنصب على تكثيف الاستغلال وتحسين تقنياته ،وترشيد الاستهلاك بالنسبة الى الموارد المتاحة ، وكذلك استغلال الموارد الجديدة للطاقة ذات الطبيعة العامة .

ان متابعة أهداف النظام الاقتصادى الدولي الجديد تتطلب ، من جهة أخرى ، اقامة علاقات عادلة بين أسعار المواد الأولية والمنتجات الصناعية وبين أسعار الوقود والطاقة والمنتجات الأخرى مع القضاء على أية أحكام تعسفية ، وأن تكون هناك أسعار مجزية لجميع المنتجين والمستهلكين .

ان توسع التجارة الدولية يعتمد على القضاء على حواجز الحماية التمييزية ، وعلى التطبيق العام وتحسين ، مبدأ المعاملة التفضيلية في صالح البلدان النامية ، وكذلك القضاء على العوائق التي تعوق صادرات هذه البلدان من المواد المصنعة .

وعلينا أن نتفق بشأن التدابير اللازمة من أجل تنظيم أعمال الشركات عبر الوطنية ، ومن أجل أن نسرع بادخال التكنولوجيا في البلدان النامية وأن نوفر لها المساعدات الفنية اللازمة .

ان هذه الأهداف لا يمكن أن تنفصل عن أهداف اعادة هيكلة النظام النقدى والمالي الدولي الجديد واضفاء الديمقراطية عليه بطريقة تضمن الاسهام المنصف لجميع الدول في عملية اتخاذ القرارات .

---

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد كود جوفي (توغو) .

Digitized by UNOG Library

ان التسوية الحكيمة للديون الخارجية المدينة بها البلدان النامية وضمان النقل المتزايد والمستمر للموارد المالية الى هذه البلدان ، انما يتوقف عليه ليس فقط الاسراع في التنمية الاقتصادية فحسب بل أيضا استقرار الاقتصاد العالمي ككل .

ان الأنشطة التي تمت ، عن طريق اللجنة الجامعة حتى الآن بالتطبيق الى الولاية التي منحت لها من الجمعية العامة وكذلك الأعمال الخاصة بانشاء استراتيجية دولية للتنمية ، قد أوضحت أن العوائق القائمة ، أمام تحقيق نتائج ملموسة ، ليست ذات طبيعة هيكلية . ان الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ قد برهنت عن ارادتها في القيام بحوار حقيقي للتوصل الى حلول يتم الاتفاق بشأنها فيما يتعلق بالتدابير التي ينبغي القيام بها من أجل النهوض بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد . ان الاجتماع الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ الذي عقد أخيرا قد وجه نداء الى الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة يدعوها فيه الى أن تستجيب بطريقة ايجابية وبناءة الى مقترحاته . ونحن نأمل ، هذه المرة ، في أن هذا النداء سوف يلقى آذانا صاغية .

ان موضوعات المفاوضات العالمية القادمة التي تعلق عليها رومانيا اهتماما بالغا تتضمن المشاكل الكبرى للتنمية وتعميق التعاون الاقتصادي الدولي . ان الأنشطة التي تطالب اللجنة الجامعة بأن تبذلها من أجل اعداد الدورة الاستثنائية في عام ١٩٨٠ ، ينبغي أن تؤدي في الوقت ذاته الى تكثيف الجهود في المجالات الخاصة وعن طريق الأجهزة الملائمة المتخصصة للأمم المتحدة ، وكذلك الاعداد لاستراتيجية دولية جديدة للتنمية من أجل الاسراع في انشاء نظام اقتصادي دولي جديد .

وأود في النهاية أن أعرب عن اقتناعنا بأن مفاوضاتنا الحالية سوف تسمح بتحقيق الشروط الضرورية لكي نبذل خلال العقد التالي جهدا دوليا فعالا عن طريق التشاور من أجل القضاء على التخلف وضمان الاستقرار الاقتصادي لجميع الدول ، ان هذا مجهود كبير يجب أن نقوم به باسم المثل العليا للانسانية ، وان رومانيا مستعدة لأن تشترك فيه في حدود امكاناتها ولديها الارادة السياسية اللازمة لذلك .

السيد كاتابوديس (اليونان) (الكلمة بالفرنسية) : ان حقيقة أن البند ٥٥ أ من جدول الأعمال يدرس في الجلسة العامة ، انما تظهر الأهمية التي تكتسبها في الوضع الحالي متابعة الحوار بين البلدان الصناعية والبلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

ان الصعوبات التي يواجهها التعاون الاقتصادى الدولي والتي تزيد من خطورتها الأزمة التي تعصف منذ بداية هذا القرن الحالي ، والنجاح الذى تم التوصل اليه في بعض المجالات ، وكذلك المشاكل التي يثيرها تكافل اقتصاديات الدول ، قد زادت خلال المناقشات العامة ، وداخل اللجنة الثانية ، وكذلك أثناء الدورة الاخيرة للجنة الجامعة بحيث أصبح تكرارها هنا لا داعي له .

ومع ذلك ، فانه يجدر بنا أن نؤكد ان هذه المناقشات قد أظهرت حقيقة أن الطاقة تحتل مكانا هاما في المشاكل الاقتصادية المعقدة التي تواجهها الانسانية في الوقت الحاضر ، وهذا من شأنه أن يدعم بلاشك صالحنا في مجال الحوار بين الشمال والجنوب حيث انه يتناول من بين ما يتناول مشاكل الطاقة في اطار العلاقات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . ان المهمة الأساسية للمجتمع الدولي بالتالي هي أن يطور بسرعة هذا الحوار .

ان وفد اليونان قد أعرب عن تأييده للمبدأ الوارد في مقترح مجموعة الـ ٧٧ الذى يهدف الى سلسلة جديدة من المفاوضات الشاملة . كما يود أن يؤكد هنا مرة أخرى أن سلطات اليونان تدرس بعناية بالغة المقترحات التي قدمها الرئيس جوزيه لوبيس بورتيللو من أجل وضع نظام للطاقة الدولية .

اننا مقتنعون بأن المرحلة الجديدة للمفاوضات المرتقبة يمكن أن تسهم اسهاما فعالا في اقامة استراتيجية دولية جديدة للتنمية بشرط أن الأهداف التي ينبغي التوصل اليها والشروط التي تستخدم ، يجب تحديدها بوضوح مع الأخذ في الاعتبار آمال وقلق واهتمامات جميع البلدان المعنية . ان الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة ، يمكن بهذه الطريقة أن تسرع في اجراء مفاوضات شاملة بعد اعتماد كيفية توجيه هذه المفاوضات ، وبالنسبة الى اللجنة الجامعة ، فينبغي أن تزود بصلاحيات ملائمة لكي تعدها وتأخذ في الاعتبار الاحتياجات الحالية الحاضرة والمستقبلة للمجتمع الدولي وللقطاعات المختلفة وتحدد الأولويات والاهتمام اللازم لها .

ومن الطبيعي أن الهيئة التي ستكلف بالمرحلة التحضيرية والتي ستتحمل مسؤولية المفاوضات ، ينبغي أن تكون مفتوحة العضوية أمام اسهام جميع الدول . ومن المهم أيضا أن نستخدم بفعالية منظومة الأمم المتحدة وأن نأخذ في الاعتبار أن المبادرات الجديدة لا ينبغي أن تعوق المفاوضات الدائرة في اطار محافل دولية أخرى ، مع تجنب ازدواج الاختصاصات .

Digitized by UNOG Library

ويحدونا أمل عميق في أنه اذا ما أعرب جميع الشركاء الاقتصاديين عن روح بناءة للتعاون ، فان المفاوضات سوف تؤدى الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد مبني على أساس الانصاف والمنفعة المتبادلة ، وفي هذا النظام ينبغي أن نعنى عناية خاصة بمشاكل البلدان الأقل نموا ، وكذلك البلدان التي تتأثر بالأزمة الاقتصادية ، وأن نضع برنامجا شاملا للعمل الذى أعتمد في مانيلا عن طريق مؤتمر الأونكتاد الخامس .

وقبل أن أنهي كلمتي ، اسمحوا لي أن أتوجه بالتحية الى رئيس اللجنة الجامعة ، نائب الوزير السيد ستولتنبرغ على الفعالية التي أدى بها مهمته ، وكذلك على التقرير الذى عرضه علينا .

Digitized by UNOG Library

السيد فوسي (مالطة) (الكلمة بالانكليزية) : " ان الفجوة بين الشمال والجنوب تزداد اتساعا متناسبا مع عدد مؤتمرات الأمم المتحدة التي ترمي الى عكس هذا الاتجاه " . لقد كان هذا اقتباسا ورد في الدورية البريطانية ذى نيو سينتست ، كجزء من تحليل نتائج المؤتمر الأخير بشأن العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، وقد يبدو هذا الرأى متشائما ، الا أننا نشارك هذا الرأى. انه يعتبر نقدا موضوعيا للنتائج التي تمخض عنها الحوار بين الشمال والجنوب ، والذى أخفق في تحقيقها حتى الآن ، وكذلك للمناهج التي أتبعها . كما أنه انعكاس لذلك التقويم السلبي لنتائج ذلك العمل الشاق في الامم المتحدة بشأن الموضوعات السياسية والاقتصادية ، وان هاتين الناحيتين لا يمكن أن نبحث احداهما بمعزل عن الأخرى .

وعلينا أن نبدأ الآن في نقاش موضوعي وصريح بشأن تقرير اللجنة الجامعة الذى يتيح لنا فرصة ملائمة للتحقيق ليس فقط في الجوهر ، بل وأيضا في منهجية " الحوار " الراهن ، وأن نفترض دائما أن المفاوضات الجارية تستحق أن نقول عنها انها " حوار " ، وهو شئ بدأ يساورنا الشك فيه .

ومن اطار اللجنة الجامعة ، فان الانجاز الجوهرى ضعيف للغاية . اننا ينبغي أن نحدد الموضوعات . ان أولئك الذين يرغبون الشعور بالراحة من مضمون النتائج المتفق عليها للجنة خلال العام الماضي بشأن نقل الموارد أو مشاكل الغذاء ، ليسوا على استعداد لمواجهة الحقائق . وفيما يتعلق بالمناقشات فان هذين الموضوعين قد ألقيا الأضواء على أعمال اللجنة خلال العام الماضي . وبشأن موضوع التنمية الصناعية وموضوع الفئات الخاصة ، فان المناقشات لم تصل الى حد ما يمكن أن نسميه حلا .

لقد كان من المتوقع أن مداولات اللجنة قد تسمح للمجتمع الدولي بأن يستفيد من النقطة التي توصلت اليها المناقشات بشأن القطاعات المختلفة قيد البحث . وكان هذا من شأنه أن يدعم الحركة ، ان لم يكن في اطار اللجنة ذاتها ، فعلى الأقل في مكان آخر .

وفي مطلع هذا العام ، فان المناقشات بشأن موضوع نقل الموارد الحالية قد أثار بعض الآمال في أول الأمر لتحقيق هذا الهدف الأدنى على الأقل . ورغم أن نتائج اللجنة بشأن نقل الموارد لم تتضمن عناصر اضافية لما تحقق في المفاوضات الأولى ، فقد كانت هناك دلالة على أن النتائج سوف تشكل أساسا يمكن أن تنطلق منه المفاوضات في الاجتماع الخامس لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

Digitized by UNOG Library

كما أن هذا التوقع كان ينطوى على ربط عمل اللجنة الجامعة بنواحي أخرى من الحوار الشامل . وفي هذا الصدد ، كما حدث بالنسبة الى كثير من الأمور الأخرى ، فان الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قد خيب آمالنا الى حد كبير .

ومع انهيار توقعاتنا ، فان دور اللجنة الجامعة قد تحول الى ممارسة مثيرة وعقيمة ، كما أن المناقشات قد توقفت. وفي هذه الظروف فاننا لا ندهش من أن هذا الدور لا يمكن أن يتحقق ، كما يتضح ذلك مما حدث خلال دورة أيلول/سبتمبر الماضي .

ويمكن أن نشير الى أن اللجنة الجامعة كانت قد بدأت بداية طيبة ، فقد استغرقت أكثر من عام بأكمله للاتفاق على مهامها الفعلية . وعلى أية حال ، فان الحل الوسط بشأن المهام التي توصلت اليها في العام الماضي ، لم يمكن الحفاظ عليه .

ان هذه الاعتبارات - مع الأخذ في الحسبان مرور الوقت والجهود المبذولة - تؤدى بنا مباشرة الى سؤال أساسي هو : هل الحوار قد أخفق نظرا لعدم وجود المنهج المناسب ، أو أن الاخفاق في الجوهر ذاته ؟ . واذا كنا قد أخذنا في الاعتبار نتائج اللجنة الجامعة وتقويمها فقط ، فان موضوع المنهجية يمكن حله بسهولة ، ولكن أوجه القصور في اللجنة هي مجرد مظاهر لأوجه القصور في أى موضع آخر .

لقد ذكرت خيبة الأمل بالنسبة الى الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . واذ ننظر نظرة أعمق - كما يحدث في الشهور الختامية في عقد التنمية - يمكن أن نرى ما هي المناهج التي يمكن أن نكتشفها وماهي المبادرات التي قدمت ، فنجدها جميعا قد أدت الى اخفاق ذريع لم يف بالتوقعات أو المتطلبات .

ان منظمة الأمم المتحدة منذ نشأتها قد اهتمت بموضوعات التنمية . وفي عقد الستينيات كان هناك عدد من الهياكل أهمها ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وبرنامج الامم المتحدة للتنمية ، وقد انبثقت هذه الهياكل واضطلعت بمهام خاصة بها .

وخلال العقد الراهن ، فان الهياكل الجامعة قد ظهرت وتحققت ، وأدت الى الدورة الاستثنائية السابعة لاعادة هيكلة النظام الاقتصادى والاجتماعي للأمم المتحدة وكذلك الى تعدد المفاوضات الكبرى التي عهد بها الى المؤتمرات العالمية المخصصة والتي تبحث حتمية الموضوعات المحددة . كما أن الأفكار الأخرى قد بحثت ، ولكن الأفكار الرئيسية منها قد انفصلت عن ذلك .

Digitized by UNOG Library

وبالنسبة الى هذه النظرة ، فان سجل اللجنة الجامعة ينبغي أن نحلله . انه يعد العديد من المناهج المختلفة التي تناولناها ، فان البلدان النامية قد وجدت من الضروري أن نقترح منهجا آخر وأن تتمعن في طبيعة الأزمة . واذا لم ينجح أى من المناهج ، فان لنا الحق في أن نستنتج أن الأزمة هي أزمة جوهرية وليست منهجية ، ومن ثم يمكن أن نصف العلاج الملائم . ما هو الشكل الذى يمكن للمفاوضات العالمية المقترحة أن تتخذه ، ويمكن أن يضمن السير قدما سيرا فعالا - وهو ما لم يحدث في المبادرات العديدة الأخرى في الماضي - ويمكن أن يعكس ذلك الاتجاه السائد لتلك الفجوة التي تزداد اتساعا بين الدول الغنية وبين الدول الفقيرة ؟ .

ومهما نكرر من ذكر هدفنا الأساسي ، فاننا على علم بضخامته . ودون أن نشعر بأى ارتياح مما تحقق حتى الآن ، فان ينبغي أن نؤمن بأن الاخفاق قد نجم عن ضخامة المهمة التي تواجهنا أكثر من عدم الاستعداد الأساسي من جانب أى أحد من أولئك الذين يعارضون اجراء حوار مثمر . ان أى اعتقاد بديل لا يمكن أن نفكر فيه . ان الاعتراف بعظم المهمة لا يكفي على أية حال . ان مشاركتنا في الجل ينبغي أن تدعم وفقا لذلك ، ولكن ليس عن طريق التكتيكات المعوقة ، بل عن طريق الجهود الجماعية الفعلية ولا يمكن أن يكون هناك أى مجال للشك في أن التضامن الاقتصادى أمر هام للسلام وللحفاظ عليه .

واذ نستلهم تلك الفلسفة المتفائلة ، فان البلدان النامية تقترح البدء في جولة جديدة من المفاوضات العالمية والدائمة نحو التعاون الاقتصادى الدولي من أجل التنمية تتضمن منهجا متكاملا وعمليا بالنسبة الى القضايا الكبيرة كالمواد الأولية والطاقة والتجارة والتنمية والمال والتمويل .

ان هذا الاقتراح قد انبثق عن اجتماع القمة لمؤتمر عدم الانحياز ، وقد أيد ودعم من جانب اجتماع وزارى لمجموعة الـ ٧٧ . انه يسعى الى صهر بقايا المبادرات الماضية في برنامج للعمل به في المستقبل ، وهو يعطي للحوار بصفة خاصة أولية كبيرة في منظمة الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

ليس هناك موضوع خاص بانشاء مؤسسات جديدة . وبالأحرى ، ان هدفنا الأساسي هو ضمان أن الأنشطة المتباينة للمجتمع الدولي بشأن المسائل الاقتصادية سوف تندمج معا في مبادرة واحدة متماسكة ، وهذه هي المهمة الأولية التي سوف يتمخض عنها النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

على الرغم من الاحتجاجات على عكس ذلك ، فان الخبرة قد أثبتت من المؤسف ـ أنه لا يزال الاستثناء هو الذى يسود أكثر من القاعدة بالنسبة للتطورات الكبيرة في العلاقات الاقتصادية الدولية، وأنه ينبغي أن نعمل أكثر من التشدق بالوعود بالنسبة للمبادئ والأهداف الواردة بقرارات الجمعية العامة الكبرى بشأن النظام الاقتصادى الدولي الجديد . ان الأحداث على مدى الأشهر القليلة الماضية بشأن موضوعات كبرى مثل التجارة والمال والتمويل هي فقط آخر مظاهر هذه الحقيقة المحبطة .

الأكثر من ذلك ، أن الهدف العاجل للدول النامية هو تأمين أن الحوار سوف يستمر بأسلوب متوازن بشأن القضايا المتعلقة بالتنمية كلها . ان أهمية تضمين مسألة الطاقة في اقتراحات مجموعة السبعة والسبعين يجب ألا يقلل من أهميتها .

ينبغي كذلك أن نذكر أنه في مؤتمر القمة لحركة عدم الانحياز الذى عقد في هافانا تمت مناقشة مسألة الطاقة بجميع أبعادها ، وكذلك تلك المتعلقة بالتعاون بين الشمال والجنوب والمتعلقة بالتعاون بين الجنوب والجنوب . ان هذه الأبعاد المختلفة يمكن اخذها في الاعتبار بالنسبة لكل القضايا الكبرى المقترح ادراجها في الجولة الجديدة للمفاوضات العالمية . ان بلادى يحدوها أمل خالص في أن اجراء المفاوضات على أساس مفهوم الاعتماد الذاتي الكلي بين البلاد النامية سوف تعطيها الاطار الصحيح كتطور يعمّق ويدعّم التعاون بين الشمال والجنوب ، وأنه لن ينظر اليها باعتبارها عنصرا يخلق التوتر والانشقاق .

على مدى الأعوام ، فقد أصبحنا جميعا ماهرين في ترشيد ذلك المنطق الخاص بالمواقف المبدئية والمنطقية التي طبّقناها في المناقشات . من الطبيعي أن الممارسة العملية تؤدى الى ركود في المراحل الاولى وتتمخض في النهاية عن ممارسة فكرية عقيمة . وقد يكون من السهل على من يريد ذلك منّا أن يقود مناقشات في المستقبل الى مثل تلك النهاية بمثل هذا الاقتراح الجديد ، ولكننا سوف نتجنب ذلك .

قد نعود في العام القادم ونقدح زناد فكرنا بشأن معنى هذه الصياغة أو تلك التي سوف

Digitized by UNOG Library

تبرز - بلا شك - في نهاية مداولاتنا الحالية . ولكننا نود أن نوضح منذ الآن أن ما تسعى اليه مجموعة السبعة والسبعين ليس مجرد قرار على ورق ، ولكننا نسعى الى التزام حازم بالعمل .

ان برنامج العمل بشأن النظام الاقتصادى الدولي الجديد قدم بكل وضوح تناولا جديدا لمفهوم التنمية . حتى في أواخر الستينات فان التنمية كانت تعتبر عنصرا مرتبطا بالنمو ، وفي منتصف السبعينات اتفق المجتمع الدولي على ميثاق يعطي مفهوم التغيير في الهيكل العالمي وأولوية على مفهوم النمو المنكفئ في تناول مسائل التنمية . حتى الآن لم نستطع أن نترجم هذا المفهوم الجديد الى عمل حقيقي . وانني أتصور أن تكون هذه هي المهمة الأولية في العقد القادم . فاذا كانت هذه هي الحالة ، على أية حال ، فان علينا أن نتصرف من الآن .

السيد نايق (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمع وفد بلادى باهتمام عظيم للتقرير الشامل والوافي الذى قدمه الرئيس ستولتنبرغ بشأن عمل اللجنة الجامعة خلال العام الراهن . ونود أن نعرب عن تقديرنا وامتناننا لتلك الجهود الدؤوبة لمساعدة اللجنة في دورها الرئيسي وهو اعطاء دفعة لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

ان الغرض من هذا النقاش العام هو احياء تلك الدفعة في الحوار بين الشمال والجنوب ، ومن ثم تحقيق تقدم في جهودنا الجماعية من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . ان النتائج العملية التي تمخضت عنها المفاوضات منذ الدورة الاستثنائية السادسة كانت مخيّبة لآمال البلدان النامية : فالسياسات التي انتهجتها الدول المتقدمة قد أعاقت - بدلا من أن تساعد - التنمية في البلدان النامية ، والظروف الاقتصادية في العديد من البلدان النامية قد وصلت الى مرحلة تتسم بالأزمة الخطيرة وامكان انهيارها ، والدول الصناعية هي نفسها تواجه مجموعة من العوامل التي أعقبت الحرب والتي تقوم على التضخم والركود الاقتصادى . ان الشعوب في كل مكان تحاول جاهدة التوصل الى هياكل جديدة وطرق جديدة يمكن أن تؤدى الى نمو اقتصادى وتقدم لجميع الدول على أساس عادل ومستقر .

يتضح الآن أن هذه الأزمة المهيمنة يمكن أن نتجنبها في اطار عالمي ومتكامل يتضمن جميع العناصر الرئيسية في العلاقات الاقتصادية الدولية . ان رئيس مجموعة السبعة والسبعين قد قدم في بداية هذا النقاش اقتراح البلدان النامية ببدء دورة جديدة من المفاوضات العالمية وهو اقتراح

Digitized by UNOG Library

انبثق على أعلى مستوى عن قرارات مؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز الذى عقد في هافانا . ان الهدف والمنطق وراء المفاوضات العالمية المقترحة قد فسروهما الكثير من المندوبين في البلدان النامية الذين تحدثوا من قبل . ولن أكرر ما ذكروه ، ولكن أود ان اثير ثلاث نقاط فيما يتعلق بهذا الاقتراح .

أولا ، ينبغي أن تهدف المفاوضات العالمية الى تحقيق انطلاقة في تلك المجالات الأكثر أهمية في العلاقات بين الشمال والجنوب ، ألا وهي المواد الأولية والتجارة والتنمية والطاقة والتمويل ينبغي ألا تقتصر على قضايا ليس لها الا علاقة مؤقتة أو واهية أو تعالج بفعالية في غير ذلك من المحافل الدولية، وكما قال رئيس وفد الباكستان في بيانه أمام الجمعية العامة منذ أيام قليلة مضت :

" ونحن نتوقع أن تتم مواصلة هذه المفاوضات في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في العام القادم وأن تؤدى الى تقدم كبير يتضمن اتفاقات من أجل تدفق متزايد بصورة آلية للموارد على البلدان النامية، وفتح الأسواق بشكل تدريجي أمام صادرات البلدان النامية، واعتماد سياسات شاملة بواسطة البلدان الصناعية لازالة الدعم لصناعاتها غير التنافسية والاصلاح النقدى لضمان الرقابة الدولية على السيولة العالمية وانشاء رابطة بين خلق حقوق السحب الخاصة وبين المعونة الانمائية واضفاء الصبغة الديمقراطية على عملية صنع القرار في مجال الاقتصاد الدولي " . (A/34/PV.15P.49).

النقطة الثانية التي أود ان أؤكد عليها هي أن التقدم الذى احرز في كل من هذه المجالات - على ما نأمل - ينبغي أن يكون متوازنا وعادلا ، ان البلدان النامية لا نتوقع منها ان تقدم تنازلات بشأن النقاط الرئيسية الخاصة بالمبدأ . انها تتوقع حلا يمكن لكل جانب فيه أن يسهم في احياء التقدم الاقتصادى العادل والعالمي وفقا لقراراتها الاقتصادية . ومن ثم فاننا نعتقد ان المفاوضات بشأن المجالات المختلفة ينبغي أن تنطلق على نحو متفق ومتوازن ومتكامل حتى يمكن أن نكفل التقدم المتوازن على الجبهة العريضة ، ويمكن أن نكفل ذلك على أفضل وجه وذلك بتنظيم جولة عالمية في محفل موحّد لتجنب تشتيت الجهود بشأن القضايا المختلفة .

Digitized by UNOG Library

وثالثا ، ان المفاوضات ينبغي أن تتم في فترة زمنية محددة ، لأنها قد تتحول الى اسلوب آخر لتأخير التحقيق العملي لتطلعات البلدان النامية . ان وفد الباكستان يشعر بأن المفاوضات ينبغي أن يسمح لها بعام واحد منذ البدء فيها في الدورة الاستثنائية التي سوف تنعقد في العام القادم بشأن التعاون الاقتصادى الدولي .

انه من الواضح أنه في اطار النظام والشروط التي ذكرتها ، فان الجولة الجديدة المقترحة للمفاوضات يمكن أن تنجح ، وأن تحقق اسهاما جوهريا نحو اقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

ومن الواضح أننا اذ نقترح جولة جديدة للمفاوضات ، فان هدف مجموعة الـ ٧٧ ليس هو التقليل من الأهمية التي نعلقها على التحضير لاستراتيجية تنمية دولية جديدة للثمانينيات . ان وفد بلادى لايزال يأمل في أن الخلافات بشأن المفاهيم التي انبثقت في هذا السياق ، سوف يتم التغلب عليها وأن تسفر عن اتفاق عام في الرأى على الصعيد الدولي من أجل محاولة تعاونية عالمية حقة لتنمية البلدان النامية . ومن الضرورى أن هذه المفاوضات بشأن الاستراتيجية الجديدة ، سوف تتم في حينها حتى يمكن البدء فيها في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي سوف تنعقد في عام ١٩٨٠ .

ولذلك ، فاننا نأمل في أن المفاوضات العالمية سوف لا تعوق بأى حال العمل الجارى في المحافل الفنية المختلفة ، بل ينبغي على هذه الجولة العالمية أن تكون بمثابة دفعة سياسية جديدة للعمل الذى يجرى في أماكن اخرى .

ان تقرير رئيس اللجنة الجامعة الى الجمعية العامة ، وتقرير اللجنة الجامعة الوارد في الوثيقة A/34/34 ، يوضحان بجلاء أنه من بين القضايا المعلقة التي لن تنجح اللجنة في مواجهتها مشاكل الدول الأكثر تضررا ، والدول الأقل نموّا ، والدول غير الساحلية ، والدول الجزرية النامية. ومما يشعرنا بالأسف العميق بشأن التعاون الدولي من أجل التنمية ، أن مشاكل هذه المجموعات الأكثر تضررا من البلدان النامية رغم أنها تلقى اعترافا عالميا ، لاتزال خطيرة وقد تركت دون معالجة منذ وقت طويل .

لقد وافقت الجمعية العامة بالاجماع منذ خمسة أعوام ـ أى منذ الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة ـ على وضع برنامج خاص لتلك الدول كجزء لا يتجزأ من النظام الاقتصادى الدولي

Digitized by UNOG Library

الجديد . ولكن لسوء الحظ ، فانه لم يتحقق الا القليل من أجل تحسين ظروف تلك الدول ، بينما نجد أن الدول المتقدمة التي تستخدم القوة الاقتصادية العالمية بطرق مختلفة ، قد هيّأت نفسها للأحداث الاقتصادية التي أدت الى عقد الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة . وانني أود أن أقتبس مما قاله السيد مكنمارا رئيس البنك الدولي خلال السبعينات ، فقد قال :

"ان الدخل قد ازداد بأقل حد ممكن في الدول الأكثر احتياجا اليه ، أى في أفقر الدول ، أى أكثرها سكانا . ان اجمالي الناتج القومي فيها قد نما بمعدل أقل من ٤ في المائة كما أن دخل الفرد الواحد كان ١ر٧ في المائة سنويا ، وأن هذا يعتبر ركودا حقيقيا لأنه يعني بالنسبة لمئات الملايين التي تعيش على حد الكفاف ، أن النمو في الدخل كان دولارين أو ثلاثة في العام" .

ان السيد موريس ويليامز المدير التنفيذى لمجلس الغذاء العالمي ، قد أحاط اللجنة الثانية علما بأن ما يحصل عليه الفرد من الغذاء في تلك الدول قد هبط فعلا خلال السبعينات . ان هذه الاحصائيات تترجم الى حقائق ، ما يعانيه الملايين من الجائعين ، والذين يعانون من سوء التغذية من الرجال والنساء الذين نكبوا بهذه الحياة القصيرة والقاسية .

وخلال الأعوام القليلة الماضية ، فان أكثر الدول تضررا قد واجهت عجزا خارجيا لم يسبق له مثيل يتراوح بين ٩ و ١٥ بليون دولار سنويا . ورغم أن ميزانيات التنمية كانت تخفض الى أدنى حد ممكن ، فانها قد اضطرت الى اقتراض قروض كبيرة لمواجهة الارتفاع في تكاليف الواردات من الغذاء والطاقة والأسمدة والسلع الصناعية ولمواجهة الاحتياجات الدنيا ، ولمنع حدوث انهيار اقتصادى كامل . ان الدين الخارجي الكلي للدول الأفقر الـ ٤٨ ، قد ارتفع الى ٥٠ بليون دولار ، وهو يبلغ حوالي ٤٠ في المائة من اجمالي الناتج القومي الحالي لها . ان ديونها الخارجية قد نمت بمعدل ١٤ في المائة في العام ، وهو معدل يرتفع كثيرا عن نمو اجمالي الناتج القومي ، أو صادراتها . وهناك عدد متزايد من تلك الدول تبلغ نسبة خدمة هذه الديون لديها أكثر من ٢٥ في المائة . ولا يمكن أن يكون هناك شيء أكثر اثارة للسخرية من حقيقة أنه وفقا لتقرير التنمية العالمي في عام ١٩٧٩ ، فان الدول الأفقر الـ ٤٨ مضطرة الى نقل ما يزيد عن ٢ في المائة من اجمالي الناتج القومي الى الدول المتقدمة ، وذلك لكي تسدد وتخدم ديونها ، بينما أن الدول الغنية لا تتيح أكثر من

Digitized by UNOG Library

٣١ر٠ في المائة من اجمالي الناتج القومي لديها للدول النامية . وسوف أقتبس كذلك من التقرير السنوى لعام ١٩٧٩ ، فقد وصف صندوق النقد الدولي الأزمة الراهنة في الدول الأفقر على النحو التالي :

" ان الموقف الخارجي في هذه الدول موقف عصيب للغاية ، وأغلبها ليس له وصول فعّال الى الأسواق المالية الدولية ، ولا الى تدفقات رأس المال الاستثمارى المباشر. انها ليس لديها الا نطاق ضيق لكي توفق بين الارتفاع في عجز حساباتها الجارية عن طريق خفض احتياطيها ، كما أن معظم تلك الدول لديها احتياطي اجنبي لا يكفي الا لتغطية شهرين فقط من الواردات " .

ان المشاكل العاجلة للدول التي تعاني من الناحية الاقتصادية لا يمكن أن تنتظر الاتفاق العام في الرأى بشأن استراتيجية التنمية الدولية الجديدة أو نتائج الجولة العالمية للمفاوضات بين الشمال والجنوب . اننا نأمل في أن يكون هناك اجراء حازم ومبكّر بروح من التضامن الدولي . من أجل مجابهة هذه الأزمة . واذا لم يحدث ذلك ، فان ما نتوقعه من جهود سوف يكون سرابا .

ان باكستان قد تقدمت بأفكار عديدة من أجل خطة عاجلة للعمل لمواجهة هذه الصعاب العاجلة لأكثر الدول تضررا . ان اقتراحا ملائما بشأن هذا الموضوع سوف يقدم عما قريب ، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ . ان رئيس مجموعة الـ ٧٧ قد أوضح أن المجموعة تنوى تقديم مشروعات قرارات بشأن المشاكل التي تواجه أكثر الدول تضررا من الدول النامية في هذا البند الهام . واننا لنؤكد أملنا في أن هذه الجمعية سوف تؤيد هذه المقترحات ، مع اتخاذ الاجراءات العاجلة من أجل تنفيذ التدابير الواردة في مشروعات هذه القرارات . ان هذا هو أدنى حد يمكن أن يفعله المجتمع الدولي اذا كانت حقائق الفقر والجوع والمرض التي نكبت بها مئات الملايين في عالمنا اليوم ، لها أية علاقة بمداولاتنا في هذه المنظمة العالمية .

Digitized by UNOG Library

السيد ثيميل (ساحل العاج) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، في العام الماضي عندما درست الجمعية العامة موضوع التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ، فان وفد ساحل العاج قد تساءل - أمام كل هذا التردد والتحول المستمر - عما اذا كانت هناك ارادة سياسية من جانب الدول الأعضاء في منظمتنا لتحقيق اعادة هيكلة النظام الاقتصادى الدولي بطريقة سليمة لكي يستجيب للمتطلبات الأساسية لعالم اليوم . ان وفد بلادى قد تساءل حينذاك " هل نستطيع دون رادع أن نؤجل دراسة المسائل الأساسية الهامة للنظام الاقتصادى الدولي الجديد من اجتماع لآخر ومن محفل لآخر ، ومن عام الى عام آخر ؟"

وبعد مرور عام ، يجدر بنا أن نذكر أن مخاوفنا قد أصبحت حقيقة واقعة . وأن هناك أصواتا مسؤولة أكثر من أصواتنا ، لا سيما الأمين العام للأمم المتحدة ، والمدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ، قد أكدت اقوالنا ، وأن فشل المفاوضات الاقتصادية الدولية ، انما يرجع أساسا الى مصاعب ذات طبيعة سياسية .

في الواقع ، ومنذ الدورة السادسة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي اعتمدت الاعلان وبرنامج العمل من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وعلى الرغم من المحاولات العديدة التي تمت في محافل متعددة ، فان المجتمع الدولي قد وجد نفسه عاجزا عن تطبيق أية تدابير ملموسة من أجل اعادة هيكلة الاقتصاد العالمي القائم .

ان عام ١٩٧٩ قد أكد لنا ان الحوار الذى بدأ في ١٩٧٤ تحت ضغط ارتفاع سعر البترول أربعة أضعاف ، قد اعتبره بعض الزعماء لعبة مفيدة لا تكلف الكثير ، وتسمح بالحفاظ على واقع الأمر القديم دون بذل أى جهد اساسي من أجل نظرة أكثر واقعية ومسؤولية تجاه مستقبل كوكبنا .

وهكذا ، فان اللجنة الجامعة التي انشئت بموجب قرار الجمعية العامة 32/174 وبعد شلل دام عاما نتيجة لخلاف لم تحقق تقدما ملموسا في حوار الشمال والجنوب ، سواء من حيث فشلها في محاولة التقريب بين وجهات النظر - وهذا فيما يتعلق بمسائل الصناعة وفئات الدول الأقل نموا بين البلدان النامية - أو من حيث اعتمادها لبعض النتائج التي تم الاتفاق عليها ، والتي لم تكن في الواقع سوى بديلا للقرارات السابقة التي لم تطبق على الاطلاق ، كما كان الحال بالنسبة لبرنامج

Digitized by UNOG Library

نقل الموارد المالية ، وكذلك التغذية والزراعة . ان الجو العام للمناقشات ، وكذلك الحجج التي قدمت لرفض بعض مطالب البلدان النامية ، على الرغم من الجهود الحميدة التي قام بها رئيسها ، لم تمكن اللجنة الجامعة من أن تستجيب لآمال الجمعية العامة التي طالبت اللجنة في الفقرة ٤ من القرار 32/174 " بأن تعطي الدفعة الضرورية لحل المصاعب القائمة على طريق المفاوضات من أجل تشجيع الاستمرار في العمل في هذه الأجهزة ذات الصلة بالأمم المتحدة ، وأن تعمل اذا ما لزم الأمر كمحفل يساعد على تسهيل والوصول الى تسوية المسائل البارزة " .

ان التقرير البليغ الذى قدمه رئيس اللجنة السيد ستولتنبرغ لا يجعلنا ندخل في تفاصيل الشروط اللازمة ، والتي دارت في اطارها هذه المفاوضات الهامة بالنسبة لشعوبنا ، وأيضا فان اللجنة التي تعد الاستراتيجية الانمائية الجديدة للعقد الثالث للتنمية للأمم المتحدة ، ولم يعد يبقى سوى شهور قليلة على عام ١٩٨٠ ـ لم تتوصل بعد الى اتفاق حول هذا النص .

اما فيما يتعلق بالدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء (الاونكتاد) الذى عقد في مايو/ايار الماضي في مانيلا ، فلم يساعد الا في تعويق هذه الدفعة القوية التي توصلنا اليها في نيروبي منذ أربع سنوات حيث أنه لم يتوصل الى التزام محدد حول مسائل تتعلق بالتجارة والتنمية المدرجة في جدول الأعمال . ان ادانة اجراءات الحماية ، واعتماد برنامج خاص لمساعدة البلدان الأقل نموا بين البلدان النامية لا يمكن أن يخفى عنا المشاكل العصيبة .

وحتى بالنسبة للمؤتمر الأخير الذى عقد في فيينا حول العلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية ، والذى علقت عليه البلدان النامية الآمال الكبار ، لم يتمخض الا عن فأر على حد قول المثل ، وهى انشاء لجنة بين الحكومات وصندوق مؤقت .

اننا لا نستطيع أن نغفل المفاوضات حول المواد الأولية ويمكنني أن أسوق مثالا بمفاوضات الكاكاو التي عقدت مؤخرا في جنيف ، والتي فشلت بسبب الرفض المستمر للبلدان المتقدمة المستهلكة ـ أيا كانت نظمها الاقتصادية والاجتماعية ـ لأن تقبل الحد الادنى للسعر ، الذى يضمن للمنتجين من البلدان النامية دخلا يتناسب مع جهودها من أجل الانتاج ، وكأن سكانها ليسوا بشرا كغيرهم من البلدان المتقدمة .

Digitized by UNOG Library

ماذا أصاب اقتصادياتنا في الوقت الحاضر ، وخاصة اقتصاديات البلدان المتخلفة ؟ فبالاضافة الى الأزمة الاقتصادية الدولية التي تعد حاليا من أخطر الأزمات التي عرفها العالم منذ الحرب العالمية الثانية والتي تتميز ببطء في التنمية واجراءات حماية متزايدة وتضخم شامل وعدم استقرار في التبادل التجارى ، فاننا نجد أن البلدان المتقدمة ذاتها لا نجد لها حولا ولا قوة ازاء هذه الأزمة ، وبالتالي فان البلدان النامية تعاني أشد المعاناة من جراء المساوئ التي ورثتها عن هذا النظام الحالي . وبصفتهم منتجين للمواد الأولية فانهم يشهدون هذا التدهور المستمر في التبادل التجارى ، وهم مكتوفي الأيدى ، كذلك فان تحديد أسعار المواد الأولية التي تصدرها مازال يتم عن طريق مضاربين على جانب كبير من الشره ، في الوقت الذى تحدد فيه اسعار المواد المصنعة التي تستوردها البلدان المتخلفة طبقا لمستوى المعيشة في البلدان الصناعية . وبصفتنا مستغلين لرؤوس الأموال الخارجية فان هذه البلدان قد ارتفعت مديونيتها بنسبة رهيبة ، فقد بلغت هذه الديون ٣٥٠ بليون دولار ، وبلغت خدمات هذه الديون ٤٠ بليون دولار في السنة .

وأخيرا وبصفتها دولا مستوردة للطاقة ، فان غالبية البلدان النامية منذ عام ١٩٧٣ قد كرست مبالغ ضخمة وبصورة متزايدة من أجل تغطية احتياجاتها من المواد البترولية ، وذلك على حساب احتياجات أساسية أخرى لشعوبها مثل التعليم والصحة واستثمارات منتجة .

فهل من الممكن لمثل هذا الموقف أن يستمر دون أن نعرض للخطر التوازن الهش في عالم اليوم ؟ أليست هناك مخاطره بالنسبة لنا جميعا وبصفة خاصة الاقلية الثرية ، أن نستمر في هذا الطريق ؟

ان البلدان النامية من جهتها تدرك أهمية اعادة الهيكلة التي بدأت منذ عام ١٩٧٤ ، وتود أن تسهم باخلاص في حوار سياسي من أجل تجنب حدوث أية كارثة . ولهذا السبب ، فقد اعتمدت - كل على قدر مستواه - على برنامج عمل يهدف الى أن يضمن لهم كمجموعة الاعتماد الجماعي على النفس من خلال تطوير تعاون متعدد الاشكال ومثمر فيما بينهم .

وهنا اعتقد أنه من المناسب أن نذكر القرار الذى اعتمده رؤساء الدول الافريقية لكي يعقدوا في بداية ١٩٨٠ اجتماعا يكرس للمشاكل الاقتصادية ، وذلك من أجل القيام بعملية ديناميكية

Digitized by UNOG Library

للتعاون بين أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية ، ولا سيما من أجل تحديد فحوى الاسهام الافريقي في التعاون الاقتصادى الدولي .

ولهذا السبب ايضا ، وفي مواجهة الفشل المتكرر لحوار الشمال والجنوب ، فان البلدان النامية تقترح أن تشرع داخل منظومة الأمم المتحدة في البدء في مفاوضات شاملة ومتعمقة حول التعاون الاقتصادى الدولي ، وأن توجه هذه المفاوضات نحو العمل ، بحيث تتناول المسائل الخاصة بالمواد الأولية والطاقة والتجارة والتنمية والمشاكل النقدية والمالية . ان أهمية هذا الاقتراح الذى اعتمد على أعلى مستوى من جانب البلدان النامية ، لا يمكن أن ينكره أحد ، اننا لا نود أن ننشىء هيئة أو محفلا جديدا ، بل نود أن نعمل على انجاح المفاوضات الاقتصادية ، وأن نخرجها من الأزمة التي تعانيها في الوقت الحالي . اننا لا نستهدف أبدا أن نسوى كل الأمور في وقت واحد ، بل نود للمسائل السياسية أن تعرض بطريقة سليمة وأن تدرس بجدية . اننا نعتقد أيضا أن اللجنة الجامعة يمكنها أن تخدم كاطار للأعمال التمهيدية لهذه المفاوضات الشاملة ، من أجل تسوية المشاكل الاجرائية والتنظيمية التي ستعرض منذ الآن وفي الدورة الاستثنائية التي ستعقد في ١٩٨٠ .

Digitized by UNOG Library

بهذه الطريقة فقط نستطيع سويا البلدان النامية والبلدان المتقدمة - أن نبدأ حوارا حقيقيا من أجل ايجاد حلول مقبولة للمشاكل المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي الحالي .

ان مثل هذه الحلول لا يمكن التوصل اليها اذا لم تكن هناك ارادة سياسية حقيقية داخل منظمتنا ، وبصفة خاصة من جانب البلدان المتقدمة التي يبدو لي انها اتخذت حتى الآن موقفا دفاعيا لا نفهمه في حوار الشمال والجنوب ، بينما في مواجهة الموقف الحالي للاقتصاد العالمي ، علينا جميعا أن نتصرف مرة أخرى على أساس تكافلنا وتضامننا للحفاظ على مصالحنا الخاصة من كارثة محققة لا يستطيع أحد أن يخرج منها بدون اذى . ان البلدان الصناعية - قد برهنت على ذلك في مناسبات عديدة . ونود أن نذكر بصفة خاصة مؤتمر قمة طوكيو الذى عقد في حزيران/يونيه ١٩٧٩ وخلاله ، في غضون أيام قليلة ، فان الدول الغربية الاقتصادية الكبرى قد تمكنت من اعتماد تدابير واقعية ضد اجراءات الحماية والتضخم وأن توفر الرد على الزيادة المستمرة في أسعار البترول وجميع المظاهر التي يؤدى استمرارها الى أن تعوق المصالح الكبرى لهذه البلدان .

ولماذا في مواجهة مشاكل خطيرة لاعادة هيكلة الاقتصاد العالمي - لا يستطيع المجتمع الدولي أن يتصرف بطريقة مسؤولة لاعتماد تدابير تكون وحدها قادرة على اقامة نظام اقتصادى دولي جديد أكثر عدالة وانصافا ويضمن حقا مستقبلا أفضل للانسانية ؟

هذا هو مضمون حوار الشمال والجنوب ، والذى يجب أن نشجعه بايمان وبتصميم كى نخرج من المواجهة ومن الأنانية الضيقة ، وكما نقيم عالما أكثر اتحادا وأكثر انسانية .

السيد دارسا (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية): في البيان في الاسبوع الماضي أوضح مندوب الهند الموقر ، رئيس مجموعة الـ ٧٧ لعام ١٩٨٠/٧٩ الاسباب التي تكمن وراء اقتراح مجموعة الـ ٧٧ ان تعقد جلسة عامة لهذه الجمعية للمناقشة العامة لتقرير اللجنة الجامعة .

ونحن نؤيد تماما رأيه ، لأنه من المهم فعلا أن تقوم هذه الجمعية باعتبارها أعلى محفل سياسي للقضايا العالمية ، بالبحث عن مبادرات حديثة لاعطاء دفعة جديدة لعملية المفاوضات بين الشمال والجنوب التي أصبحت متجمدة .

الواقع ان هذا قد أصبح امرا ملحا نظرا الى الأزمة الاقتصادية العالمية الخطيرة التي نواجهها والتي تنجم في المقام الأول عن سوء عمل النظام الاقتصادى الدولي القائم . ان التضخم

Digitized by UNOG Library

الحالي والنمو البطيء ، والبطالة المرتفعة ، والاضطراب المستمر في النظام النقدى الدولي هي سمات الاقتصاد العالمي . ان البلدان النامية تأثرت بصورة خاصة لأن عليها أن تشارك في عبء التعديل بصورة غير متناسبة . ان هناك احساسا عميقا بالاحباط والعجز ازاء ما يمكن أن نفعله بالنسبة للنظام الاقتصادى العالمي الحالي . ان التقارير الدولية التي صدرت أخيرا ، بما في ذلك تقارير البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، ومسح الاقتصاد العالمي لا تبشر بحل فورى بل أشارت الى مزيد من التدهور .

ونتيجة للعلاقات غير المتكافئة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، فان هذه الاتجاهات قد صدرت الى البلدان النامية ، وأدت الى توسيع الفجوة أكثر بينها وبين البلدان المتقدمة . وأضيف الى هذه المواقف المتأزمة وجود الاجراءات الحمائية في البلدان المتقدمة مع الآثار المقلقة التي تؤثر على نمط تطور التجارة والصناعة في المستقبل .

وعلى الصعيد القومي - فرغم جهود البلدان النامية القصوى - فان الهدف النهائي للتنمية وسد أو حتى تضييق الفجوة سيظل من غير الممكن تحقيقه . ان المشاكل العميقة للتخلف لم تبق على ماهى عليه فقط ، بل انها في حالات عديدة أصبحت أكثر حدة . بينما كان هناك وعي متزايد بالحاجة لاحداث تغيرات هيكلية ، فان هذه الاجراءات كانت جزئية ، وذات طبيعة خاصة لا تتمشى مع التغيرات الهيكلية الرئيسية والنمو السريع في البلدان النامية . لذلك ، فانه أصبح من الواضح اننا اذا أردنا احراز تقدم فينبغي أن نتناول الأسباب الهيكلية للأزمة الاقتصادية الدولية . ومن أجل هذا الهدف يتحتم علينا أن ندعم جهودنا نحو تكافل حقيقي وفقا لأهداف النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

ان الآمال قد بعثت منذ اعتماد الدورة الاستثنائية السادسة لاعلان وبرنامج العمل بشأن اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وكذلك منذ اتفاق الرأى الذى تم في الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة والتي ادرجت رسميا بسلسلة من المفاوضات الخاصة بالنظام الاقتصادى الدولي الجديد في جدول الأعمال الدولي . ان بعض التقدم قد أحرز فعلا في تركيز الأضواء على القضايا الرئيسية القائمة ، وفي جذب الاهتمام المتزايد من جانب المجتمع الدولي . ومع ذلك فقد أصبح من الواضح ان مفهوم هذا النظام الاقتصادى الدولي الجديد قد أصبح بعيدا عن أن

Digitized by UNOG Library

تقبله سياسيا البلدان النامية . ولا تزال هناك مجالات خلاف رئيسية حول كيفية تحقيق تغييرات هيكلية في نصوص السياسات والتدابير المعينة . ومن ثم ، فانه في اطار قضايا الشمال والجنوب - باستثناء بعض النواحي في بعض المجالات - فان المفاوضات قد تجمدت أو تقدمت خطوة بطيئة .

ان النتائج الراهنة للمؤتمرات الدولية الأخيرة والتقدم البطيء الذى حققته اللجنة الجامعة التي شكلت أساسا من أجل اعطاء دفعة سياسية على أعلى مستوى سياسي ، كانت تدل على هذا المأزق الذى توصلنا اليه ، بل انها اضافت المزيد الى قلقنا بشأن التعاون الدولي من أجل التنمية .

ان الدورة الثالثة للجنة الجامعة التي انتهت أخيرا قد اخفقت في التوصل الى اتفاق بشأن النصوص الخاصة بتصنيع البلدان النامية ، والفئات الخاصة للبلدان النامية ، الا ان هناك بعض النتائج الايجابية قد تحققت في التوصل الى نتائج متفق عليها في مجالات نقل الموارد الفعلية والغذاء ، وذلك في الدورتين الاوليتين للجنة الجامعة ، لكن كما أشار رئيس مجموعة الـ ٧٧ لم يمكن احداث انطلاقة جديدة . لكن في سياق العملية ، ان موقف اللجنة بوصفها الجهاز الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة من اعطاء دفعة سياسية لمفاوضات الشمال والجنوب قد تدعمت . ويعود ذلك الى حد كبير الى القيادة الديناميكية للرئيس السيد ثورنفالد ستولتنبرغ ، ولسلفة السيد جزائرى اللذين نود أن نعرب لهما عن عميق تقديرنا .

من الجمود الواضح في مفاوضات الشمال والجنوب ، فان الاخفاق في احداث تقدم كبير ، وعدم الموائمة الواضحة في الأجهزة الراهنة قد أديا الى الحاجة الى انطلاقة جديدة ، وفكر جديد ، والتقدم بالمبادرات للسير قدما نحو حركة مسؤولة . ان حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ قد استجابت لهذه الاحتياجات وذلك باقتراح جولة عالمية جديدة للمفاوضات وبهيكل يضمن النجاح . ان مشروع القرار الذى تقدمت به مجموعة الـ ٧٧ في الدورة الأخيرة للجنة الجامعة قد أوصى بأن تكون هذه المفاوضات ذات اتجاه عملي وأن تسمح بمنهج متكامل بما في ذلك القضايا الرئيسية في مجالات المواد الأولية والطاقة ، والتجارة ، والتنمية ، والمال والتمويل .

نود أن نؤكد رأينا مرة أخرى بأن هذا المقترح لن يعوق المفاوضات الجارية ، بل بالأحرى سوف يستكملها ويؤازرها . كما انها ستسهم اسهاما كبيرا في تنفيذ استراتيجية التنمية الجديدة .

Digitized by UNOG Library

ان وفد بلادى يدرك ضرورة تعبئة أقصى حد ممكن من الالتزام السياسي بهذا المقترح .

انه لن يكون من صالحنا اذا ما كنا نحن الأمم المتحدة للانسانية ، أن نسمح لهذا التحدى الكبير وبالتالي تلك الفرصة الكبيرة السانحة الا تتوصل الى حلول ، وأن نذكر مرة أخرى على السواد الاعظم من البشرية حقها الثابت في صنع القرارات اللازمة للاقتصاد العالمي .

لذلك ، فان وفد اندونيسيا يحدوه وطيد الأمل ، ان هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ستكون في وضع يمكنها من اتخاذ قرارات ايجابية بشأن جولة عالمية للمفاوضات ، وان تسجل الارادة السياسية اللازمة والتضامن العالمي ، والالتزام باحراز تقدم فعلي في مهمتنا الجماعية والمخيفة .

Digitized by UNOG Library

السيد مالينفر (الصومال) (الكلمة بالانكليزية): ان العلاقات العالمية الحاليـــة تعتبر انعكاسا لهيكل اقتصادى غير سليم . وقد كان لهذا آثار سلبية على معدل النمو الاقتصادى في البلدان النامية وعلى المفاوضات من أجل اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على أســس من العدالة والمساواة . ان هذا الموقف قد أدى الى الاتساع المتزايد للهوة بين البلـــــدان المتقدمة والبلدان النامية . ان هذه الصعوبات قد اتضحت بصفة خاصة في العلاقات بين الشمال والجنوب حيث حققت المفاوضات تقدما متواضعا في العام الماضي .

لقد أظهر عقد السبعينات بوضوح الحاجة الى اعادة هيكلة النظام الاقتصادى العالمي اذا كنا نهدف الى تحقيق التحرر الاقتصادى ، والمساواة والعدالة في علاقاتنا . وفي بداية هـــذا العقد فان البلدان النامية قد حققت مجموعة من المبادئ والأهداف من أجل اقامة نظام اقتصـادى دولي جديد . واذ نقترب من نهاية السبعينات ، فان أهدافنا لم تتحقق بعد ، وان النظرة الى الفترة المتبقية من هذا العقد لا تبشر بخير . ان المصرف الدولي يعتقد أنه حوالي عام ٢٠٠٠ سوف يكون الجوع وانخفاض معدل الحياة الدائمين من نصيب ٦٠٠ مليون من البشر وان هذا يؤكـد على أبعاد المهمة الملقاة على عاتقنا . وبينما تدرك حكومتي هذه الحقائق الخارجية التي تتطلـــب تغييرا أو تحسينا حتى يمكن تحقيق التنمية بصورة أسرع ، فاننا واعون بالمسؤولية الكبيرة الملقـــاة على بلدان العالم الثالث من أجل تنميتها . ان حكومة الصومال وشعبها ملتزمان بسياســـــة الاعتماد القومي على النفس التي تطبق في اطار التعاون الاقليمي القوى . ان سياسات النظر الى الداخل التي تتبعها البلدان المتقدمة أدت الى تقويض نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الخامس للتجارة والتنمية والى التوصل الى نتائج تقل عن الحد الادنى المقبول من غالبية الدول المشتركة في هذا المؤتمر . ومع ذلك ، فان انشاء الصندوق المشترك لاستقرار أسعار السوق للسلع والمقررات الـــتي اتخذتها بعض الدول لالغاء بعض ديون الدول النامية يعتبر منهاجا صحيا لتشجيع استقرار النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

ومن بين البلدان النامية توجد بعض البلدان المتضررة بصفة خاصة ، ـ وهي أقل البلـدان نموا بين البلدان النامية التي تعاني نتيجة لضعف مواردها القليلة وتأخر عملية تنميتها . وهـــي تتطلب وتحتاج الى مساعدات مكثفة وعاجلة .

Digitized by UNOG Library

ان مؤتمر الأونكتاد الخامس في مانيلا قد وضع برنامجا عاجلا للعمل كما وضع الخطوات الضرورية لمساعدة هذه الدول خلال السنوات القادمة مع برنامج أساسي للعمل خلال الثمانينات من أجل مساعدتها في تطوير اقتصادها وامدادها بالحد الأدنى فيما يتعلق بالتغذية والصحة والاسكان والتعليم وغيرها .

لقد أصبحت هذه مسألة عاجلة بالنسبة لتلك البلدان التي هي ، مثل بلدي ، تقدم الغذاء والمأوى لمئات وآلاف اللاجئين . ان عدد السكان اللاجئين في الصومال ، بناء على تقديرات واقعية ، يتجاوز مليونا ، وقد بلغ معدل نزوح اللاجئين خلال الشهور القليلة الأخيرة حوالي ١٠٠٠ لاجئ يوميا .

ان حكومة جمهورية الصومال الديمقراطية ، اذ تتحمل مسؤولياتها الجسام من أجل توفير الرعاية والحماية الضرورتيين للعدد الكبير من اللاجئين ، قد شنت أخيرا حملة وطنية للطوارئ لمجابهة هذا الموقف الخطير . ونحن ممتنون للمساعدات الدولية التي تلقيناها في هذه المهمة ولكن مشكلة اللاجئين تسبب مصاعب كبيرة بالنسبة لدولة صغيرة ومتخلفة مثل بلادي . ومن ثم ، ان هذه المشكلة الانسانية المأساوية تحتاج الى جهود متضافرة من جانب البشرية جمعاء .

ان الأزمة الاقتصادية العالمية تكتسب أبعادا خطيرة بالنسبة لبلدان العالم الثالث . فان التضخم المتفشي ، وارتفاع الانفاق على سباق التسلح ، وبطء النمو في التجارة الدولية ، وتذبذب الطلب على السلع والعجز في ميزان مدفوعات كثير من البلدان ، والكفاح المكثف على الأسواق والمواد الخام والموجة الجديدة من اجراءات الحماية التي تتبعها الدول ذات الاقتصاديات القوية لها آثار خطيرة على العالم ككل . ان استمرار وجود نظام العلاقات الذي وفقا له تتخصص البلدان النامية في تصدير المواد الاولية وتحصل على الاغذية والسلع المصنعة من الدول ذات اقتصاديات السوق المتقدمة يبقي ويزيد من التباين والظلم الحالي . وبالاضافة الى ذلك ، فان ظروف التجارة الدولية تعاني من الاحتكارات في التسعير . وانطلاقا من هذه الخلفية فان وفد بلادي يعتقد أنه من الأهمية الضرورية تطبيق أحكام اعلان اقامة نظام اقتصادي دولي جديد وكذلك ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول .

Digitized by UNOG Library

فيما يتعلق بالاستراتيجية الانمائية الجديدة ، فان وفد بلادى يرى أن هذه الاستراتيجية يجب أن تجعل ضمن أهدافها التنمية السريعة لاقتصاديات البلدان النامية وبناء النظام الاقتصادى الدولي بطريقة أكثر انصافا . وفي هذا الصدد ، فان وفد بلادى قد أكد على الحاجة الملحة الى أن البلدان المتقدمة التي لم تصل هدف ٧ر. للمعونة الانمائية الرسمية ينبغي عليها ان تبذل كل ما في وسعها من أجل زيادة فعالة وملموسة لأنشطتها نحو تحقيق هذا الهدف .

واننا نعتقد أن قرار مجموعة الـ ٧٧ بالمبادرة الى اجراء مفاوضات شاملة حول التعاون الاقتصادى الدولي من أجل التنمية خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي سوف تعقد في ١٩٨٠ يعتبر مبادرة شجاعة وجديدة من أجل القضاء على الركود الحالي في حوار الشمال والجنوب.

وان وفد بلادى يعتقد أنه عن طريق الالتزام بالتغيير بالاضافة الى الارادة السياسية والتعاون فان النظام الاقتصادى الدولي الجديد يمكن تحقيقه .

لقد حددنا هذا العقد على أنه عقد التنمية . وان اقامة نظام اقتصادى أكثر عدالة يعتبر حجر الزاوية بالنسبة لهذا ، حيث أنه سيكون بداية الانطلاق لكل الاعمال التي نقوم بها من أجل النهوض بالتنمية المستمرة المنسقة لاقتصادياتنا . انه الواجب الأساسي ، وان الرد على هذا التحدى سوف يعتمد عليه مستقبل العلاقات في المستقبل .

ان وفد بلادى يأمل كثيرا في أن المجابهات التي تضرنا جميعا سوف تترك المجال لتعاون مخلص ومنصف يقوم على المفهوم السامي لمصير البشر .

السيد مازن زوين (الجمهورية العربية السورية) : منذ بدء المرحلة السابقة والى اليوم توضحت للمجتمع الدولي العوائق الكامنة أمام تقدم الشعوب النامية الفقيرة ، اذ بات جليا أن الدول المتقدمة الصناعية هي التي تضع العراقيل في هذا الطريق متمسكة بعقلية الاستعمار القديم لاستمرار الهيمنة على الشعوب ومواردها . نقول ، أيها السيد الرئيس ، أنه على هذه الحكومات أن تدرك زوال هذه الهيمنة الى الأبد ، وأنه لم يعد لها مكان في العقد الأخير من القرن العشرين ، لذلك ينبغي العمل بجدية وتعاون للنهوض بالانسان الى المستوى اللائق .

من الواضح أن اللجنة الجامعة والعديد من المفاوضات والمؤتمرات الدولية ، قد واجهت الكثير من العقبات والصعاب التي حالت دون انجاح اعمالها ، ومن الوصول الى نتائج ترضى عنها

Digitized by UNOG Library

الدول النامية من خلال مجموعة السبعة والسبعين ، فلقد قدمت العديد من الصيغ والاقتراحات لسد الحاجات الماسة للدول النامية في مجالات التنمية المختلفة ، وكانت تلقى هذه الاقتراحات الرفض والمناورات لوأدها . ونحن نأمل أن يكون المشروع الأخير الذى قدمته المجموعة ببدء جولة جديدة من المفاوضات بداية حسنة للمرحلة الجديدة .

Digitized by UNOG Library

اننا ندعو الدول الصناعية المتقدمة الى الاستجابة للغالبية العالمية المتمثلة في دول عدم الانحياز ودول السبعة والسبعين والعمل ضمن هذه اللجنة الجامعة وانجاح اعمالها . وفي هـذا الصدد نود ان نؤكد اهمية هذه اللجنة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ ونؤيد ضرورة حصر كافة المواضيع والمسائل المتعلقة بالنهوض بالدول النامية والمشاكل الاقتصادية الدولية ، ضمن اطار اعمالها . ولا يغيب عن بالنا انه من الضروري عدم تقسيم او تجزئة المواضيع او المطالبة بتفصيلها ، الامر الذي سيؤدي الى ضياع هدف انشاء هذه اللجنة وضياع اوقات عملها . ومن الضروري الا يغيب عن بالنا ايضا ان دفع عمل هذه اللجنة الى الامام انما سيخدم بلا شك مصالح جميع الدول بما فيها المتقدمة من اجل الوصول الى معالم الطريق المؤدي الى النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

لقد بات من الواجب ان نبدأ بعزم وأن ننظر الى الامام فلا داعي للخوض في المسائـــل القديمة والنظر الى الخلف . علينا ان نعمق دور الامم المتحدة في مجال التعاون ، وحل المشاكل الدولية المعاصرة والطارئة ، السياسية منها والاقتصادية . لقد مرت سنتان شهدنا فيها محاولات هدفت الى ابعاد الامم المتحدة عن دورها الذي انشئت من اجله .

لا شك ان من احد الوسائل الاساسية للتنمية هو الطاقة ، ونود هنا ان نقول ان هـــذه مسؤولية خطيرة يقع عبء تفاقمها على الدول الصناعية المتقدمة فاذا عرفنا حجم وارداتها من النفـــط لادركنا ان هذه الدول تحجب عن بقية الدول النامية حصصا كان من المنطقي ان تذهب اليهـــا . اننا نرى انه اذا جرى اي حوار دولي بهذا الخصوص فيجب ان تكون مصلحة الدول النامية هـــي الهدف في هذا الحوار .

لنتجاوز العثرات التي شهدها حوار الشمال والجنوب ، ومؤتمر الاونكتاد الخامس في مانيلا ، ومؤتمر العلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية الذي انعقد في فيينا ، ولنبدأ مرحلة جديدة مليئـــة بالعمل الجاد والمتفائل منطلقين من مبادئ اعلان مؤتمر دول عدم الانحياز الاخير الذي انعقـــد في هافانا متخذين التوصيات التي اعتمدها وزراء خارجية دول مجموعة السبعة والسبعين بعيـــن الاعتبار لانجاح مهمة اللجنة الجامعة في اعمالها ، والتي نعلق عليها آمالنا من اجل الوصول الى التعاون المنشود المبني على المساواة والعدالة . وبهذه المناسبة فاننا نود ان نحيي السفـــير ثورفالد ستولتن بيرغ رئيس اللجنة الجامعة على الطريقة التي ترأس بها اللجنة خلال الفترة الماضية ،

Digitized by UNOG Library

آملين ان نرى من خلال اللجنة الجامعة الحلول الناجعة لمشاكل التجارة الدولية ، ونقل الموارد الحقيقية ، واصلاح النظام النقدى الدولي ونقل التكنولوجيا ، كل ذلك وأمور اخرى لننتهي الى اقامة نظام اقتصادى دولي عادل جديد والسلام عليكم .

السيد سيمون (غرينادا) (الكلمة بالانكليزية) : عندما يتامل المرء عدد السنوات التي ظل هذا الموضوع خلالها قيد الدراسة والمناقشة قد يدفعه هذا الى توجيه النقد للأمم المتحدة لانها اخفقت في تغيير العالم بين عشية وضحاها . ولكن مثل هذا النقد يعتبر نقدا سطحيا لا داعي له . والواقع ان القرارات التي تتخذها هذه الجمعية لا يمكن ان تنفذ الا عن طريق الارادة السياسية للدول الاعضاء . وهذا يتضح من بيان السيد ستولتن بيرغ رئيس اللجنة الجامعة ، الذى قدم تقريرا قال فيه ان الدول النامية قد طلبت منا القضاء على اجراءات الحماية وذلك بخفض التعريفات والحواجز الجمركية وغير الجمركية . وكانت استجابة البلدان المتقدمة هي ان هذه المطالب لا يمكن الوصول اليها .

ومن الاهمية ان نذكر ان البلدان النامية قد قررت في عام ١٩٧٥ ان تعمل في الدورة الاستثنائية السابعة بروح تعاونية . ومن ثم فقد اتخذت القرار (3362/S-VII) الذى يشتمل على ستة اجزاء . ان القضايا التي تمت معالجتها في هذا القرار تضمنت التجارة الدولية ، ونقل الموارد الحقيقية ، والعلم والتكنولوجيا ، والتصنيع وموضوعات اخرى مثل التعاون فيما بين البلدان النامية . وقد كان هذا ، ولا شك ، تكتيكا تسويفيا حيث ان البلدان النامية اليوم مازالت تعاني من الركود الاقتصادى . وليس هناك بصيص من امل في المستقبل لان البلدان المتقدمة قد رفضت اعلان ليما الذى يدعو الى زيادة قسط البلدان النامية في الانتاج الصناعي العالمي من سبعة في المائة الى خمسة وعشرين في المائة في عام ٢٠٠٠ .

ان هذه حقيقة يؤسف لها عندما نأخذ في الاعتبار ان البلدان المتقدمة تستهلك ثلثي ثروات العالم بينما تضم ربع سكان العالم فقط . ان السواد الاعظم من شعوب العالم يعيشون في فقر مدقع . انه من الظلم ترك البلدان النامية تعاني من توقف نمو اقتصادياتها نظرا لازمة التضخم والطاقة وغيرها من العلل القائمة في الاقتصاديات الصناعية . ولا يمكن التغلب على ذلك الا بنظام اقتصادى دولي جديد . ان غرينادا لها رأى واضح جلي بشأن هذا المفهوم وأقتبس من كلمة السيد موريس بيشوب رئيس وزراء غرينادا امام الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة :

Digitized by UNOG Library

"اننا نعني بالنظام الاقتصادى الدولي الجديد تأكيد سيادتنا الوطنية في ملكية مواردنا الاقتصادية والسيطرة عليها . اننا نعني تأكيد حريتنا في تحديد استخدامنـــا لمواردنا والتصرف فيها حسب ارادة شعبنا في تحقيق تطلعاته في التنمية الاقتصادية " .
(A/34/PV.27 P,17)

Digitized by UNOG Library

" اننا نعني أيضا خلق نظام منصف للتجارة الدولية يقوم على أساس الأسعار العادية لصادراتنا ، كما نعني فتح أبواب الأسواق على الصعيد الدولي وخاصة في البلدان الفنية تسهيلا للنمو في صادرات العالم الثالث ، ونعني أيضا التوصل الى اتفاق دولي بشأن استغلال موارد البحار ، بما يضمن نصيبا عادلا من هذه الموارد والثروة المتولدة عنها للبلدان المتخلفة " . (A/34/PV.27,PP.17-20).

وفي هذا النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، فاننا نرى البحر هو :

" آخر حدودنا الممكنة ، ذلك أن البترول ، والسمك ، والمنجنيز ، والنيكل ، والمعادن الموجودة في قاع البحر العميق لابد وأن تستغل بواسطة نظام دولي لصالح الانسانية بأسرها ، وليس فقط لصالح حفنة من المؤسسات عبر الوطنية وحكوماتها ". (نفس المرجع ص ١٨ - ٢٠)

اننا نتوق الى نظام جديد يقوم على التكافل الدولي ويقوم على أساس الاحترام المتبادل للسيادة والارادة الجماعية من أجل وضع حد للمناورات الامبريالية التي تسعى الى بذر الشقاق بين صفوفنا . ان هذا النظام الجديد يفضي ، بالنسبة لنا ، الى القضاء على هذه المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي نكبت بها شعوبنا التي هى في حاجة الى رعاية صحية ، والتي تعاني من سوء التغذية ، ومن نقص الاحتياجات الأساسية الأخرى . ان أيا من نظم هذه المنظمة وكذلك أى تحول ، ينبغي أن يرمي الى الوفاء بهذه الاحتياجات الأساسية .

السيد لوبيز باز (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : اننا نقوم اليوم بتحليل تقرير اللجنة الجامعة للجمعية العامة التي انشئت طبقا للقرار ٣٢/١٧٤ . وفي عام ١٩٧٧ وبمناسبة الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ، فقد بحثنا واتخذنا قرارا يتعلق بموقف مجموعة الـ ٧٧ الذى يهدف الى انشاء جهاز يمكن أن يعطي دفعة قوية جديدة للمفاوضات ولاقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وبذلك نقضي على الآثار السلبية لفشل مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولي فيما يتعلق بعملية اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية .

ان هذه الهيئة قد تم تصورها على أنها محفل سياسي على مستوى عال من شأنه أن يسرع في عملية اتخاذ القرارات التي يتم قبولها من جميع الأطراف ، في اطار منظومة الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

ان حقيقة أن المفاوضات الاقتصادية الدولية انما تدخل في اطار منظومة الأمم المتحدة وتسهم فيها جميع الدول على قدم المساواة ، قد سمحت للدول النامية أن تحيي آمالا لها فيما يتعلق بمطالبها العادلة ، وأن هذه المطالب ستلقى آذانا صافية ، وأن تتم مفاوضات صريحة داخل هذه اللجنة ، وبهذا يفتح الطريق أمام الخفض التدريجي وأمام القضاء على الاستغلال وعلى السيطرة . وبعد عامين من العمل ، فان هذه الآمال قد ذهبت سدى .

ومنذ انشاء هذه اللجنة كلجنة جامعة ، فقد لاحظنا أن بعض الدول المتقدمة ، عن طريق مناوراتها التسويفية ، حاولت أن تلغي وأن تشوه ولاية هذه اللجنة . وخلال العام الأول من حياة هذه اللجنة ، فقد بدأنا في مناقشات تفسيرية بشأن الولاية التي عهد بها اليها عن طريق قرار انشائها ، وتركنا جانبا المسائل الجوهرية . وخلال هذه الدورة ، فان المسائل التي تهم البلدان النامية لم تناقش . ان هؤلاء الذين بدأوا في هذه المناورات التسويفية ، قد استطاعوا بهذه الطريقة تجنب اتخاذ قرارات ذات أهمية قصوى بالنسبة لبلدان العالم النامي داخل المحافل الاقتصادية الدولية العديدة .

واعتبارا من الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة ، حيث أن المشاكل الاجرائية التي عاقت أعمال اللجنة قد تمت تسويتها ، فان اللجنة الجامعة قد استطاعت أن تبدأ أعمالها وعقدت سلسلة من الاجتماعات والمناقشات بشأن عدد من المسائل التي تهم البلدان النامية بصفة خاصة . ومع ذلك فان هذا لا يعني أن اللجنة الجامعة قد قامت بالمهمة الملقاة على عاتقها والتي من أجلها قد انشئت ، كما أنها لم تبدأ - حقا - من ذلك التاريخ في الاستجابة لمصالح البلدان النامية .

واذا ما قمنا بتحليل القرارات التي اتخذت ، فاننا نلاحظ أنه ليست هناك حلول فعالة ايجابية ، من الناحية العملية ، تستطيع أن تسهم في تسوية المشاكل الملحة بالنسبة للبلدان النامية . ولكن بطبيعة الأمر فان مناقشات اللجنة الجامعة ليست مستقلة ، بل انها تتصل اتصالا وثيقا بالمفاوضات الاخرى الدائرة . ان المداولات التي تمت ، كان ينبغي أن تحكم العلاقات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في اطار النظام الاقتصادي العالمي .

ان العام الحالي قد برهن ، مرة أخرى ، عن عدم وجود ارادة سياسية من جانب عدد كبير من الدول المتقدمة ، ان هذه الارادة التي تهدف لايجاد حلول ، يمكن أن تسهم في حل

Digitized by UNOG Library

الموقف الصعب الذى يعاني منه الاقتصاد الدولي ، ان المفاوضات التجارية متعددة الأطراف قد تحولت ، كما قال البعض في الأسبوع الماضي أمام الجمعية ، الى ممارسة ثنائية لم تسهم الا بجزء قليل في تحسين ظروف التجارة الدولية للبلدان المسماة بالعالم الثالث .

ان العلاقات المالية والنقدية وغيرها من القضايا قد واصلت تدهورها ، كما أن المناقشات التي تمت داخل صندوق النقد الدولي لم تستطع أن تحقق نتائج الا بالنسبة لتسوية المشاكل الخاصة بالبلدان المتقدمة التي تعتبر مسؤولة عن الأزمة الحالية .

ان المؤتمر الخامس للتجارة والتنمية للأمم المتحدة ، الذى كان ينبغي أن يقود مناقشة جديدة بشأن عملية التفاوض ، يعتبر فشلا ذريعا حيث أنه لم يستطع أن يفتح سبلا جديدة تسمح لجميع الدول بأن تجلس حول مائدة المفاوضات ، من أجل ايجاد حلول واقعية ودائمة يمكن تحقيقها وتأخذ في الاعتبار مصالح الجميع .

هل نستطيع أن نقول أن فشل المحادثات التي عقدت هذا العام كان بسبب قصور وعدم واقعية الأجهزة التي عقدت فيها ؟ هل نستطيع القول بأن الدول المتخلفة هي المسؤولة عن الموقف الحالي ، بينما أن هذه الدول قد أظهرت دائما استعدادها للتعاون بطريقة بناءة ؟ بالقطع لا . واذا أردنا أن نكون واقعيين في تحليلنا ، فعلينا أن نتحول - دون شك - الى مجموعة الدول المتقدمة على أنها هى الطرف المسؤول عن الموقف الذى لا يزال يواجه فيه حتى اليوم عدد كبير من الدول ، النتائج السلبية لما يسمى بحوار الشمال والجنوب .

Digitized by UNOG Library

ونحن نقول بأن هذه النتائج سلبية ليس فقط لان العلاقات الاقتصادية الدولية لا تزال تتدهور بصفة مستمرة على حساب البلدان النامية وليس فقط لأن التبعية والاستغلال لاقتصادنا الضعيف مستمران ، بل لأن تلك البلدان التي ترفض بعناد قبول نظام العلاقات الدولية القائم على العدل والمساواة لا تقدم مفهوما جديدا ولكنها تقدم تفسيرات شتى تحاول ان تشوه الحقيقة وأن تشوه المعاني وتهدف الى بث الفرقة بين البلدان النامية لابعادها عن طريق التنمية الملائم .

ولهذا السبب ، فان رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الذين اجتمعوا في هافانا في ايلول/سبتمبر من هذا العام ، قد ادانوا تشدد غالبية البلدان المتقدمة ورفضها البدء في مفاوضات جادة ينبغي ان تؤدى الى اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية كما اكدوا عزمهم على المعارضة القاطعة لاية جهود ترمي الى تمزيق وحدة بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية ، كما رفضوا محاولات ادخال مفاهيم ومعايير من شأنها تحويل انظار المجتمع الدولي عن المبادئ الأساسية للتنمية ، وتحويل اولويات البلدان وتقسيم وحدة البلدان النامية ، وقد ادانوا هذه المواقف المتشددة التي لم تتح للبلدان النامية ان تحقق تطلعاتها المشروعة .

لقد كانت اللجنة الجامعة خلال هذا العام مثلا حيا على هذه الظاهرة . ان القرارات التي اعتمدت بشأن نقل الموارد فيما يتصل بالزراعة والغذاء لا تتضمن في الواقع اى عنصر جديد يمكن ان يطبق بطريقة عملية وعاجلة لكي يسهل من التبادل الواقعي في هذه المجالات . وفيما يتعلق بالتصنيع الذى يعتبر امرا حيويا للبلدان النامية وللبلدان النامية التي تنتمي الى فئات خاصة ، فانه لم يتم التوصل الى اى اتفاق بسبب تعنت البلدان المتقدمة الذى اشرت اليه من قبل . ان المبادرة الهامة التي اتخذتها مؤخرا مجموعة الـ ٧٧ داخل اللجنة الجامعة والتي ترمي الى اجراء جولة جديدة من المفاوضات الشاملة التي دعت اليها تلك المجموعة لم تجد آذانا صاغية وظلت معلقة حتى الآن . وبالاضافة الى ذلك ، فلقد حاول البعض ان يشكك في القرارات التي اتخذت بالفعل ، وتحويل الانظار عن اتفاق في الآراء لمجموعة بلدان العالم الثالث .

وخلال ثلاث دورات للجنة التحضيرية لاستراتيجية التنمية الدولية الجديدة ، لم تتحقق اية نتائج . وان الفقرات النادرة التي تم التوصل اليها وتقديمها الى الدورة الحالية للجمعية العامة ، كلها محاطة بالاقواس .

Digitized by UNOG Library

وهكذا ، فان هذا هو الموقف الذى فرض علينا من جانب هؤلاء الذين لا يكفون عن الحديث عن التكافل على اعتبار انه هو الاسلوب الذى ينبغي ان يسود العلاقات بين الدول . ولكن ما هو هذا التكافل الذى يتحدثون عنه ؟ . هل يتحدثون عن تكافل حقيقي تسهم فيه جميع البلدان لصالح جميع الشعوب بحيث نحدد فيه اهدافنا المتبادلة والمشتركة والذى يسمح لنا بأن نسير يدا في يد نحو طريق التقدم ؟ ام انهم يتحدثون عن تكافل يهدف الى الاستغلال تكون فيه المبادلات جائرة ، ولا تقدم فيه التكنولوجيا الا بهدف استغلال قدراتنا على العمل وحيث تستطيع فيه الشركات المتعددة الجنسية ان تكون لها كل الحقوق ، وان تعطى لها ضمانات دائمة تتعارض باستمرار مع مصالح البلدان النامية ؟

وفي هذا الاطار ، اود ان اذكّر هنا بما قاله الرئيس فيدل كاسترو رئيس مجلس الدولة والحكومة لبلادى امام هذه الجمعية منذ ايام قلائل حيث قال :

"لقد طرح اقتراح لاحلال روح التكافل الاقتصادى الدولي بدلا من روح الصدام والمواجهة مما يسمح لنا بالتوفيق بين سائر الاقتصاديات للحصول على منفعة مشتركة . بيد ان مفهوم التكافل وارد فقط عندما يتم الاعتراف بالغبن الظاهر لنظام التكافل الحالي . ان البلدان النامية ترفض رفضا قاطعا ما يطرح عليها باسم التكافل الاقتصادى الذى يعني قبول تقسيم العمل المتخلف والظالم ؛ ذلك التقسيم الذى فرضه الاستعمار الحديث ، بدءا من الثورة الصناعية في بريطانيا ، التي عمقت جذورها الامبريالية ".(A/34/PV.31,P.47)

ان التفسير الصحيح لمفهوم التكافل الذى اقترحته مجموعة الـ ٧٧ اثناء الاجتماع الاخير للجنة الجامعة ، هو البدء في سلسلة جديدة من المفاوضات الشاملة بشأن التنمية والتجارة والطاقة والمسائل المالية والنقدية . وتشير هذه المبادرة من جانب البلدان النامية الى ان السبيل الوحيد للقيام بعملية من شأنها اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية لن يكون الا عن طريق التفاوض الذى يختلف كثيرا عن ذلك التفاوض الذى تم حتى الآن .

ان العالم قد تطور الآن ، وينبغي للمشاكل التي تهم البلدان النامية ان تجد حلا . لقد حان الوقت لكي نعمل وأن نكف عن الاقوال . لقد حان الوقت لكي نتمسك بالبحث عن حلول واقعية ومحددة وعلى المدى القصير . لقد انتهى وقت الكلام وحان وقت العمل . ولو لم يتم ذلك ، فان

Digitized by UNOG Library

البلدان النامية سوف تجد نفسها مضطرة الى ان تواجه خيارا لا مفر منه وهو اعتماد مناهج اخرى لا تكون بالضرورة قائمة على اساس المفاوضات ، والتي لا تسمح لنا بالبقاء فحسب بل وايضا لمواجهة التطلعات المشروعة لشعوبنا .

لقد حان الوقت لهؤلاء الذين يحاولون اعاقة ايجاد حلول لمشاكل الاقتصاد العالمي والذين يبثون الفرقة بين العالم النامي ، ان يفهموا ان نمط حياتهم في خطر ، وأنه ما لم يستجيبوا الى المطالب المشروعة للبلدان النامية ، وما لم يتخذوا خطوات عاجلة للمشاركة في ثروة العالم ، وما لم يوافقوا على تطبيق سياسات تهدف الى القضاء على التبعية والاستغلال ، فلسوف يكون من الصعب عليهم ان يتجنبوا مواقف اجتماعية واقتصادية وخيمة النتائج ولا يمكن التنبؤ بعواقبها بالنسبة الى البشرية .

Digitized by UNOG Library

لذلك فان رئيس دولتي طرح على الجمعية العامة بعض المقترحات الواقعية التي تهدف الى تحقيق الاهداف التي ذكرتها . ولهذا ايضا فان وفد كوبا يوجه الآن نداء الى جميع الاطراف حتى تقبل البدء في سلسلة المفاوضات الشاملة التي اقترحتها الدول النامية ، وان نعمل حتى تصل هذه المفاوضات الى اهداف عملية وليست نظرية ، حتى ولو ادى ذلك الى تعريض نمط الحياة في عديد من البلدان الصناعية للتغيير الجذرى .

وفيما يتعلق بنا فان البلدان النامية على استعداد للاحتفاظ بوحدتها والاعتماد أولا وقبل كل شيء على قراراتها وجهودها الذاتية وكما قال السيد فيديل كاسترو :

"واذا ما اردنا منع المواجهة والصدام ، فان الطريق الوحيد المفتوح امام شعوب البلدان النامية هو الطريق الذى يفتح مصراعيه على معارك طويلة وشاقة لا يمكن لانسان كان ان يتنبأ بأبعادها ، فمن الضرورى اذن ان نبحث جميعا عن صيغ للتعاون لحل المشكلات الكبرى التي هي وان كانت تؤثر على شعوبنا فانها لا يمكن ان تحول دون التأثير بشكل أو بآخر على اكثر البلدان تقدما" . (A/34/PV.31, Page 47)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : قبل ان ارفع هذه الجلسة اود ان اقدم بعض الاعلانات . فعند اقفال قائمة المتحدثين يوم الجمعة ١٩ تشرين الاول/اكتوبر كان هناك ٥٧ متحدثا على القائمة ، ومن المنتظر ان تنتهي المناقشة حول البند ٥٥ (أ) بعد ظهر الغد .

ثانيا ، انني افهم كنتيجة للمشاورات الجارية حاليا ان مشروع قرار حول هذا البند سيقدم في مرحلة لاحقة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥

Digitized by UNOG Library